

جمهورية مصر العربية



مَعهد المخطط القومى

مذكرة خارجية (١٣٧١)

قضية الاقتصاد المصرى الكبرى :

قضية الانتاج المصرى فى ظل الانفتاح الاقتصادى

المشاكل و الحلول

١٩٧٥ - ١٩٨٢

اعداد

سيد احمد البواب

نوفمبر ١٩٨٣

مقدمة

تعرض الاقتصاد المصرى منذ بداية النصف الثانى من السبعينيات الى منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر الى تطورات هيكلية أثرت على تكوينه واسلوب عمله ومعدلات نموه وأدائه .

وفى الوقت الذى صدرت فيه عدة مطبوعات للهيئات الدولية كالبنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى والحكومة الأمريكيسنة وسفارتها فى القاهرة ولمؤلفين أجانب ترمد فيه حركة تطور الاقتصاد المصرى وما طرأ عليه من تحولات نجد أن وزارة التخطيط قد توقفت بعض الوقت خلال بعض سنوات تلك الفترة عن اعداد واصدار تقاريرها عن متابعة ونمو الاقتصاد المصرى وتقييم أدائه وهى التى كانت ومازالت تعتبر من أهم التقارير الاقتصادية المصرية التى ترصد حركة التنمية والأداء الاقتصادى فى مصر والتى كانت تعتمد عليها هذه الهيئات وغيرها فى اعداد تقاريرها ودراساتها .

كذلك فإن المكتبة المصرية قد افتقرت هى الأخرى الى كتابات مؤلفين مصريين يتناولون حركة تطور أداء الاقتصاد المصرى بالتخطيط العلمى المدعم بالاحصاءات السليمة، بل أنه مما يدعو الى الاسف أن بعض الهيئات الاقتصادية الحكومية وغير الحكومية فى مصر وكثير من الباحثين المصريين مازالوا يعتمدون فيما ينشرون ويكتبون عن تطور الأداء الاقتصادى المصرى خلال تلك الحقبة من الزمن على الدراسات التى عدها وتنشرها الهيئات الدولية والخارجية والتى أصبح لدى بعضها أو لديها جميعا قدرا هائلا من البيانات والمعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر قلما تتوفر لدى أى وزارة أو هيئة مصرية .

ومع التقدير لتلك الهيئات الدولية الاجنبية التى بادرت باعداد

تقارير ودراسات عن تطور أداء الاقتصاد المصرى واسهامها فى هذا الخصوص ، الا أن تلك التقارير والدراسات يجب ألا تكون بديلا للجهد الوطنى الذى ينبغى أن تقوم به بعض الوزارات والهيئات فى مصر بحكم طبيعة وظائفها خاصة اذا أخذ فى الاعتبار أن بعض هذه التقارير والدراسات قد تهدف الى تحقيق أغراض معينة قد لا تكون بالضرورة هى الأغراض التى تبتغىها المصالح الوطنية .

ومما لا جدال فيه أن الاقتصاد المصرى يحتاج الى مسح اقتصادى تحليلى مأنى وتفصيلى للتطورات الهيكلية التى حدثت فيه خلال عهود السبعينيات وكل ما اعترى بنيانه وما طرأ على اطاره العام من تطورات او اختلالات وما حدث للعلاقات القائمة بين مكوناته ومنعبراته الرئيسية والكلية من تغيرات وما استجد على طريقة تسيير العملية الانتاجية وأهدافها من تحولات . ولتحقيق ذلك فإن هذا يتطلب جهدا ضخما فى تطوير وإصلاح واعداد البيانات الاحصائية على أساس التعاريف والمعاهدات والتصانيف الواردة فى نظام الحسابات القومية المعدل (الجديد) لهيئة الأمم المتحدة ذلك النظام الذى يجب معظم فروع الاقتصاد ويعودم الاطار السامل والمفضل للبيانات المتكامله للاقتصاد من مستوى المحاميع الكلية كالحسابات الموحدة للدولة الى الجداول المساعدة والمكملة بكل من الاسعار الجارية والسائنه الى الجداول التفصيلية للمدخلات والمخرجات والدفعات المالية الى حسابات القطاع العام والحسابات المختارة لأقاليم معينة وغير ذلك من الحسابات والجداول المختلفة . ومما ينبم هذا المسح الاقتصادى على أساس هذا التطوير فى البيانات الاحصائية يستلزم معظم الظواهر الاقتصادية فى مصر يعوقها نقاط ضعف كثيرة ويكون السامح المتولدة عنها بعيدة عن الواقع وغير فعالة .

والى أن يتم هذا المسح الاقتصادى الكبر المدعم بالاحصائيات العلمية نعدم هذه الدراسة عن فضيه الاساح المصرى معين أدائيه

في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٢ عارضين لمشاكله شارحين لطولها ، ذلك أن قضية زيادة الانتاج تعتبر بحق قضية الاقتصاد المصري الأولى أو الكبرى وهي كما يراها معظم الاقتصاديين أو كلهم العلاج الشافى لعدد من مشاكلنا الاقتصادية بل لأغلبها كالنضج وعجز الموازنه العامه وعجز ميزان المدفوعات الى غير ذلك من المشكلات الاقتصادية المصريه الراهنه .
ويقدر مانيدو قضية زيادة الانتاج للبعض أنها قضية فيه فهي في الأساس قضية نحوي على اختيارات سياسيه واجتماعيه على جانب كبير من الأهميه .

وقد أعدت تلك الدراسة في ثلاثة فصول روعي فيها البدء بالقضايا الكلية ثم الانتقال بعد ذلك الى القضايا الجزئيه . فاحتوى الفصل الأول على الانتاج والنمو الكلي والقطاعي والآثار الاقتصادية الناجحه عنها والطريق الى تحقيق النظمه المتوازنه والمتزايده ، وقد شمل هذا الفصل على النقاط التاليه :
النمو الكلي والقطاعي والتغير في البنيان الاقتصادي والانتاج الصناعى ومعوقات القطاع العام والانتاج الزراعى والاحتياق الزراعى وقصور التشابك القطاعي والاحلال الهيكلي والنضج ووسائل مواجهه الطريق نحو النظمه المتوازنه والمتزايده وحقيقه الاسراع بالنظمه الصناعيه ودراسه نظريه لقروغ الصناعه التي سمح بأن ننحه اليها . ونظرا لأهميه قضية الامن الغذائى فعند ختم الفصل الثاني لعلاج موضوع تطور سعه الفجوه الغذائيه والطريق التي يمشيها ، وشمل هذا الفصل على النقاط التاليه : اتساع الفجوه الغذائيه وأسباب هذا الاتساع والطريق التي يمشيها عن طريق ترشيد استهلاك الغذاء وزيادة اتساعه بالإضافة الى مواضع تعبر التركيب المحصولي واللحوم والاكتفاء البروتيني والموارد الماشيه ومستقبل استصلاح الاراضى ودور السكامل بين مصر والسودان في تضييق تلك الفجوه الغذائيه . ولما لقيه سوك الانفتاح الحديده في نتمه الانتاج المصري بالسلب أو الموجب فقد خصصنا الفصل الثالث لعرض نتائج

أعمال البنوك الانفتاح ودورها في تنمية الانحاج والطريق الى تصحيح مسارها وعلى غرار الفصلين السابقين فقد احتوى هذا الفصل على النقاط التالية :
المركز المالي المجمع لبنوك الانفتاح والاعتماد الاعظم على ودائع المصريين وايداع نسبة عالية من العملات الاجنبية في الخارج ونفسيات تمويل التجاره والاسنيراد وضالة التمويل الاستثماري وأهم الخدمات المصرفية التي أدتها هذه البنوك ودورها في تنمية الانحاج المصرفي والطريق نحو تصحيح مسارها .

وهذه الدراسة مؤيدة بالبيانات والاحصاءات من مظان مختلفة ونظرا لأن الباحث يعلم أن بيانات وزارة التخطيط خلال الفترة موضع البحث ليست دقيقة فعلا عن أن استخداما أمر قد تحفه بعض الصعاب نظرا لما يعترضها نقص هنا وتضارب هناك فقد على الباحث في المقام الأول بتحركات تلك البيانات واتجاهاتها أكثر من اهتمامه بدقتها في حد ذاتها لأن ذلك قد يكون إحدى الى سلامة البحث .

الجزء الاول

الفصل الاول

الانتاج والنمو الكلى والقطاعى

والآثار الاقتصادية الناتجة عنها

ونحو تنميتها تنمية متوازنة ومتزايدة

- ١ - نشر التقديرات المتاحة للانتاج ومعدلات النمو الحقيقى التى أن
الاقتصاد المصرى قد نما خلال فترة الانفراج الاقتصادى أى خلال السنوات من
١٩٧٥ الى ١٩٨٢/٨١ - مقوماً بالنتائج المحلى الاجمالى الحقيقى على أساس
التقويم بأسعار عام ١٩٧٥ - بمعدل نمو حقيقى يقدر بنحو ٠/٠٩ فى السنة
فى المتوسط فى أحسن الأحوال . وهو لاشك معدل عال فى وقت كانت تعاني
فيه معظم دول العالم على اختلاف مذاهبها ودرجة تقدمها الاقتصادى من
ركود اقتصادى .

ويزيد هذا المعدل من النمو كثيراً عن تلك المعدلات التى تحققت
فى الخطط السابقة منذ انتهاء مصر أسلوب التخطيط الشامل لتنمية
اقتصادها القومى فى بداية الستينيات . إذ بلغ معدل النمو السنوى
الحقيقى فى الخطه الخمسيه الاولى ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ نحو ٠/٠٦ (بأسعار
عام ١٩٦٠/٥٩) ، وبلغ معدل النمو السنوى الحقيقى فى الخمس سنوات التى
تليها أى فى النصف الثانى من الستينيات ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ نحو
٠/٠٣٢ (بأسعار عام ١٩٦٥/٦٤) ، وبلغ معدل النمو السنوى الحقيقى فى
النصف الاول من السبعينيات أى فى السنوات من ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٥ نحو
٠/٠٥٤ (بأسعار عام ١٩٧٠) .

ويرجع انخفاض معدل النمو فى النصف الثانى من الستينيات عنه فى
النصف الاول من الستينيات أى فى الخطه الخمسيه الاولى الى مجموعه من

العوامل يقع على رأسها التالي :-

١ - الضغوط الاقتصادية التي واجهتها البلاد منذ بداية هذا النصف وماترتب عليه من قطع معونات فائض الحاصلات الزراعيه الأمريكيه التي كنا نحصل عليها في الخطه الخمسيه الاولى .

٢ - العدوان الاسرائيلي وماترتب عليه من وقوع بعض وسائل الانتاج في سيناء وعلى الاخص حقول البترول تحت ايدي العدو ، وقصف البعض الآخر وعلى الاخص في منطقة القناة ، وتعطل الملاحة في قناة السويس .

٣ - الاجراءات الانكماشيه خلال تلك الفتره وعلى الاخص الانكماش في الاستثمار تأمينا لتوفير الموارد المتطلبه للمجهود الحربي واعادة بناء القوات المسلحة لاسترداد الارض والحق ، وزيادة الاحتياطات اللازمه للانتاج والاستهلاك .

بينما يرجع زيادة معدل النمو في النصف الاول من السبعينيات عنه

في النصف الثاني من الستينيات الى التالي :-

١ - استرداد أدوات الانتاج في سيناء وعلى الاخص حقول البترول ، وفتح الملاحة في قناة السويس .

٢ - التوسع في النشاط التجاري والمالي مع بداية التوسع في تحويلات المصريين العاملين في الخارج وانتهاء مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي - وعلى الاخص الانفتاح الاسترادي الاستهلاكي - حيث بلغ معدل النمو السنوي الحقيقي في نشاط التجاره والمال نحو ٠.٨٦/ خلال تلك الفتره ، وذلك مقابل معدل نمو سنوي ٠.٤٦/ في النصف الثاني من الستينيات ومعدل نمو سنوي ٠.٣٤/ فقط في النصف الاول من الستينيات أي في الخطه الخمسيه الاولى . *

* يمكن الرجوع في ذلك الى وزارة التخطيط في المصادر التاليه : ١- متابعة وتقييم الخطه الخمسيه الاولى ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ . ٢- متابعة وتقييم النمو في السنوات الخمس من ١٩٦٦/٦٥ الى ١٩٧٠/٦٩ . ٣- الحسابات الموحده والبيانات التحليليه والاحصائيه في الفتره ١٩٧٠ - ١٩٧٥ .

كذلك فقد أدى معدل النمو الذى تحقق خلال الفترة من ١٩٧٥ - ٨٢/٨١ أى خلال فترة الانفتاح الاقتصادى الى نمو دخل الفرد الحقيقى فى مصر بنحو ٠/٠٦٧٠ سنويا فى المتوسط . وهذا بدوره معدل عال لم يتحقق فى تاريخ مصر الحديث ، اذ يزيد كثيرا أيضا عن ذلك المعدل الذى تحقق فى الخطط السابقة حيث بلغ متوسط معدل نمو دخل الفرد السنوى نحو ٠/٠٣٧ فى الخطه الخمسيه الاولى أى فى النصف الاول من الستينيات و ٠/٠٠٦ فقط فى النصف الثانى من الستينيات و ٠/٠٢٨ فى النصف الاول من السبعينيات .

ومما لاشك فيه أن ارتفاع معدل نمو دخل الفرد فى الفترة موضع البحث بالإضافة الى التحويلات المتزايدة للعاملين المصريين فى الخارج - المتنازل عنها لمجمع النقد الاجنبى وغير المتنازل عنها - خلال تلك الفترة ١٩٧٥ - ٨٢/٨١ قد أدت بدورها الى ارتفاع ملموس فى مستويات معيشة بعض فئات المجتمع المصرى كفئة التجار ورجال المال ومؤسسات الانفتاح وغيرها ، وان كان هذا المعدل يخفى بين طياته اعادة توزيع الدخل فى مصر فى غير صالح فئات عريضه من المجتمع المصرى كفئة موظفى الحكومه والقطاع العام . وقد يصعب التدليل على ذلك احصائيا نظرا لعدم توفر بيانات احصائية علميه عن توزيع الدخل فى مصر خلال تلك الحقه من الزمن وما قبلها ، ولكن يمكن استنتاج ذلك عن طريق الازدواج الكبير فى مستويات الاجور والدخل وفى تراجع نسبة الاجور بالنسبه لنواتج بعض القطاعات وفى تغيير أنماط الاستهلاك وفى السيل الكبير من السلع والخدمات الكماليه وفى انشغال أنماط سلوكية دخيله على المجتمع وفى نمو فئات استغلاليه وطفيليه تزايدت دخولها بطرق استثنائية وفى قفصر أسعار العقارات غير محددة الايجار وأسعار الارض قفزات لم نعرفها فى تاريخنا الاقتصادى الحديث وفى شيوع التهرب من الضرائب والنزعه الى الاثراء السريع وفى غير ذلك من الظواهر الأخرى فى المجتمع التى تشير عساده حمرة الشعب وتشعره بالضياع ، وذلك كله فى ظل شيوع ظاهرة التضمخ

التي حدثت في البلاد خلال الفترة موضع الدراسة .
غير أننا إذا نظرنا إلى تكلفة هذا النمو فنجدها عالية للغاية
اذ نتج عنها عجزات ضخمة في ميزان المدفوعات الجارية بلغ حجمها نحو ١٦ مليارات
جنيه خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١ ، كما نتج عنها ارتفاع حجم الدين الخارجي إلى ١٣
مليار جنيه في آخر يونيه ١٩٨٢* ، مما جعل مصر تحتل الموقع التاسع في
ترتيب قائمة أكبر الدول المدينة في العالم ، وذلك مقابل نحو ١١ مليار
جنيه فقط ديون خارجيه في آخر يونيه ١٩٧٠ . هذا بخلاف التزامات سندات
النتميه المستحقه بالعملات الحرة - وهي في الأغلب الأعم التزامات
لمواطنين وبنوك مصريه وعامله في مصر- والبالغ رصيدها في آخر يونيه ١٩٨٢
نحو ٥٦٦ مليون جنيه ، وكذلك بخلاف المستحقات بالعملات الحرة عن
الودائع نسبة إلى ٠/١٥ من ودائع البنوك العاملة في مصر والتي يبلغ
المحصل منها في آخر يوليو ١٩٨٢ ما يعادل نحو ٤٥٦ مليون جنيه تم استخدام
منها ما يعادل ٣٩٦ مليون جنيه حتى ذلك التاريخ . وبذلك تبلغ الالتزامات
المستحقه بالعملات الحرة والعملات الحسابيه (الأصول والفوائيد) نحو
١٤ مليار جنيه (وهو ما يعادل نحو ١٧٥ مليار دولار أمريكي) ، وهي ولاشك
تكلفه عاليه لمعدل النمو الذي تحقق خلال سني الانفتاح الاقتصادي
١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١ .

وقد زاد من خطورة هذا الوضع أن تلك التكلفة قد حدثت في وقت
تزايدت فيه إيرادات مصر من العملات الحرة تزايداً كبيراً من المزارد
الأربعة المعروفه وهي : إيرادات صادرات البترول وقناة السويس وتحويلات
المصريين العاملين في الخارج وحاصلات السياحه بشكل لم تعرفه مصر في
تاريخها الحديث . فلقد كان انسياب تلك الإيرادات خلال تلك الفترة كفيلاً

* يمثل الدين العام الخارجي "الدين المدني" فقط ولايشتمل على "الدين
العسكري" . ويوزع هذا الدين بين ١٢ر٩ مليار جنيه تمثل الديون بالعملات
الحرة (الأصل والفوائيد) و٢ر٠ مليار جنيه تمثل الدين بالعملات الحسابيه .

بنوع من التنظيم الاقتصادى الكفء على تحقيق معدل النمو المحقق دون اللجوء الى هذا الدين العام الخارجى الكبير . وعلى ذلك يمكن القول أن هذا المعدل العالى من نمو الاقتصاد المصرى والبالغ نحو ٠/٠٩٥ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١ قد تحقق على حساب تبديد لبعض الموارد الاقتصادية الجديدة وعلى الاخص تلك الموارد الطبيعى التى ليس لها صفة الاستمرارىه لفته طويله كإيرادات صادرات البترول وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج . كما أن حجم الدين العام الخارجى عند هذا الحد سوف يكون احدى العوامل المحدده لنمو الاقتصاد المصرى خلال فترة سداد هذا الدين من أصل وفوائد .

كذلك فان هذا النمو الاقتصادى الذى تحقق خلال فترة الانفتاح - ٢ - ١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١ كان يخفى عدم التوازن بين القطاعات المختلفه ، اذ يلاحظ أن القطاعات التى اسهمت فى توليد هذا المعدل العالى من النمو هى قطاعات الموارد الطبيعى والقطاعات الخدميه بينما كان اسهام القطاعات ذات الانتاجيه العالیه كقطاعى الزراعه والصناعه أقل بكثير ، اذ تخلفت معدلات النمو فى هذين القطاعين الرئيسيين للاقتصاد المصرى عن معدلات النمو فى القطاعات الأخرى بنسب ملموسه .

فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى فى قطاع البترول الخام والمنتجات البترولييه ٠/٠٢٥ وفى قطاع قناة السويس ٠/٠٤٢ وفى قطاع التجاره والمال والتأمين ٠/٠١٧ وفى قطاع الخدمات الحكوميه ٠/٠٩٩ وفى قطاع النقل والتخزين والمواصلات ٠/٠٧٦ وفى قطاع الخدمات الاجتماعيه والشخصيه ٠/٠٧٢ ، بينما لم يزد معدل النمو السنوى فى قطاع التعديين والصناعه عن ٠/٠٦٢ وفى قطاع الزراعه عن ٠/٠١٨ .

وبذا ارتفع معدل النمو السنوى فى مجموعه قطاعات الخدمات الانتاجيه الى ٠/٠١٥ وفى مجموعه قطاعات الخدمات الاجتماعيه الى ٠/٠٨٩ وفى هاتين المجموعتين - معا - ٠/٠١٢٧ ، بينما انخفض هذا المعدل فى مجموعه

القطاعات السلعية الى ٠/٠٦ (بما فى ذلك قطاع البترول والمنتجات البترولية) و ٠/٠٤٧ (بدون قطاع البترول والمنتجات البترولية) و ٠/٠٣٦ فقط فى قطاعى الزراعة والصناعة معا .

وهذا يعنى أن مجموعتى الخدمات - بشقيها الانتاجى والاجتماعى - قد نمت بنحو مرتين بالمقارنه بنمو مجموعة القطاعات السلعية (بما فى ذلك البترول) وبما يقرب من ٣ مرات بالمقارنه بنمو مجموعة القطاعات السلعية (بدون البترول) وبما يقرب من ٤ مرات بالمقارنه بنمو قطاعى الزراعة والصناعة .

كذلك فانه بينما نمت الزراعة بمعدل سنوى ٠/٠١٨ والصناعة بمعدل سنوى ٠/٠٦٢ وذلك فى ظل معدل نمو كلى سنوى للاقتصاد ٠/٠٩ (بأسعار ١٩٧٥) خلال فترة الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١ ، نجد أن الخطه الخمسيه الاولى ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ كانت على عكس ذلك حيث نمت الزراعه بمعدل سنوى حقيقى ٠/٠٣٦ والصناعة بمعدل سنوى حقيقى ٠/٠٨ وذلك فى ظل معدل نمو كلى سنوى للاقتصاد ٠/٠٦ (بأسعار ٦٠/٥٩) . ويمكن أن يضاف الى ذلك أنه على الرغم من انخفاض معدل النمو الكلى السنوى فى النصف الثانى من الستينيات حيث لم يبلغ الا نحو ٠/٠٣٢ فقط (بأسعار عام ٦٥/٦٤) بسبب ظروف العدوان الاسرائيلى ، فان معدل النمو السنوى فى الصناعة كان أعلى من معدل النمو السنوى الكلى حيث بلغ مايقرب من ٠/٠٤ ، كما بلغ معدل النمو السنوى للزراعة خلال هذا النصف نحو ٠/٠٢٤ .

- ٣ -

وكان من نتيجة نمط النمو خلال فترة الانفتاح ١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١ أن تغير البنيان الاقتصادى - مقاسا بالنتاج المحلى الاجمالى الحقيقى - لصالح القطاعات الخدميه ذات الانتاجيه المنخفضه ، اذ ارتفع البنيان الاقتصادى لمجموعتى قطاعات الخدمات الانتاجيه والاجتماعيه - معا - من ٠/٠٤٦ فى عام ١٩٧٥ الى ٠/٠٥٥ فى عام ١٩٨٢/٨١ ، بينما انخفض هذا البنيان الاقتصادى لمجموعة القطاعات السلعيه ذات الانتاجيه المرتفعه

من نحو ٠/٠٥٣٩ الى ٠/٠٤٤٦ (بما فى ذلك قطاع البترول الخام والمنتجات البترولية) ومن نحو ٠/٠٥١ الى ٠/٠٣٧٧ (بدون قطاع البترول الخام والمنتجات البترولية) ومن نحو ٠/٠٤٥ الى ٠/٠٣١٢ بالنسبه لقطاعى الزراعة والصناعه - معا - وذلك فيما بين السنتين المذكورتين .

وقد ارتفع هيكل قطاع البترول الخام والمنتجات البترولية من ٠/٠٢٩ الى ٠/٠٦٩ وقطاع قناة السويس من ٠/٠٠٧ الى ٠/٠٤١ وقطاع التجاره والمال من ٠/٠١٤ الى ٠/٠٢٢٧ وقطاع الخدمات الحكوميه من ٠/٠١٢ الى ٠/٠١٢٣ ، بينما انخفض هذا الهيكل بالنسبه لقطاع الزراعة من ٠/٠٢٨ الى ٠/٠١٧٣ ولقطاع التعدين والصناعه من ٠/٠١٧ الى ٠/٠١٣٩ وذلك فيما بين بدايه ونهايه الفتره موضع البحث .

وفى هذا الصدد تجدر الاشاره الى " انه بينما نجحت الخطه الخمسيه الاولى ١٩٦٢/٦١ - ١٩٦٥/٦٤ فى الارتقاء بنيان الصناعه الى نحو ٠/٠٢٢ فى نهايتها بحيث أصبح قطاع الصناعه يمثل ما بين خمس وربع الاقتصاد المصرى ، فان هذا البنيان الصناعى بدأ يتراجع الى أن انخفض الى نحو ٠/٠١٤ أى نحو سبع الاقتصاد المصرى فى نهايه الفتره موضع الدراسه .

وبين الجدول التالى النمو الكلى والقطاعى والتغير فى البنيان الاقتصادى - مقاسا بالنواتج المحلى الاجمالى الحقيقى - على أساس التقويم بالاسعار الشائته لعام ١٩٧٥ خلال الفتره ١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١ .

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي موزعا على الانشطه الاقتصاديه

خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١

(بالاسعار الثابته لعام ١٩٧٥ وبالمليون جنيه)

التغيير في البنية الاقتصادية		معدل النمو السنوي	١٩٨٢/٨١	١٩٧٥	الانشطة الاقتصادية
١٩٨٢/٨١	١٩٧٥				
١٧ر٣	٢٨ر١	١ر٨	١٦٤٥ر٠	١٤٦٨ر١	الزراعة
١٣ر٩	١٧ر٠	٦ر٢	١٣١٥ر٠	٨٨٧ر٦	التعدين والصناعة
٦ر٩	٢ر٩	٢٥ر٥	٦٤٩ر٨	١٤٩ر٠	البتروال الخام ومنتجاته
١ر١	١ر٣	٧ر٢	١٠٨ر٨	٦٩ر٢	الكهرباء
٥ر٤	٤ر٦	١٢ر٣	٥١٦ر٠	٢٤٢ر٥	التشييد
٣١ر٢	٤٥ر١	٣ر٦	٢٩٦ر٠	٢٣٥٥ر٧	قطاعي الزراعة والصناعة
٣٧ر٧	٥١ر٠	٤ر٧	٣٥٨٤ر٨	٢٦٦٧ر٤	القطاعات السليعيه (بدون البتروال)
٤٤ر٦	٥٣ر٩	٦ر٥	٤٢٣٤ر٦	٢٨١٦ر٤	القطاعات السليعيه (شاملا البتروال)
٦ر٧	٧ر٦	٧ر٦	٦٣٩ر٠	٣٩٧ر٠	النقل والتخزين والمواصلات
٤ر١	٠ر٧	٤٢ر٨	٣٩٣ر٠	٣٨ر٨	قناة السويس
٢٢ر٧	١٤ر٨	١٧ر١	٢١٥١ر٠	٧٧٢ر٢	التجاره والمال والتأمين
١ر٥	١ر٧	٧ر٠	١٣٧ر٧	٨٩ر٢	المطاعم والفنادق
٣٥ر٠	٢٤ر٨	١٥ر٦	٣٣٢٠ر٧	١٢٩٧ر٢	قطاعات الخدمات الانتاجيه
٣ر٦	٤ر٠	٧ر٧	٢٣٨ر٧	٢٠٨ر٧	ملكية العقارات
٠ر٣	٠ر٤	٨ر٧	٣٢ر٠	١٨ر٦	المرافق العامه
٤ر٢	٤ر٨	٧ر٢	٣٩٨ر٠	٢٥٣ر٨	الخدمات الاجتماعيه
١٢ر٣	١٢ر١	٩ر٩	١١٧٢ر٠	٦٣٤ر٠	والشخصيه الخدمات الحكوميه
٢٠ر٤	٢١ر٣	٨ر٩	١٩٤٠ر٧	١١١٥ر١	قطاعات الخدمات الاجتماعيه
٥٥ر٤	٤٦ر١	١٢ر٧	٥٢٦١ر٤	٢٤١٢ر٣	قطاعات الخدمات الانتاجيه والاجتماعيه
١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٩ر٥	٩٤٩٦ر٠	٥٢٢٨ر٧	المجموع الكلي

المصدر : وزارة التخطيط

ويلاحظ أن جزءاً غير قليل من الانتاج الصناعى قد انتج خلال تلك - ٤ -
الحقبه من الزمن ولم نتمكن من تمريره للسوق المحلى أو التصدير للخارج الانتاج
وانما أضفناه الى المخزون السلعى وذلك نتيجة لمنافسة المنتجات الصناعى
الصناعيه الاجنبيه للمنتجات الصناعيه الوطنيه ، اذ تشير التقديرات ومعوقات
المتوفره الى أن حجم المخزون السلعى فى القطاع العام الصناعى قد
تجاوز حجماً كبيراً يجب العمل على تصريفه .
القطاع العام

كذلك واجه القطاع العام الصناعى خلال تلك الفتره منافسة غير
متكافئه ، اذ منحت شركات الانفتاح مزايا كثيره لم تتمتع بها شركات
القطاع العام الصناعى ، فأعفيت من الضرائب والرسوم الجمركيه وسمح لها
بالاستيراد بحريه بينما كانت شركات القطاع العام الصناعيه خاضعه لكافة
الضرائب والرسوم وكافة القيود المفروضه على الاستيراد . وقد زاد الامر
تعقيداً عندما قامت أجهزة التموين فى محاوله منها لتوفير السلع اللازمه
للمستهلكين استيراد كثير من المنتجات الصناعيه من الخارج بوفره وبدون
رسوم جمركيه لعرضها فى الاسواق المحليه بثمن رخيص بينما كانت الصناعه
المصريه قادره ببعض التشجيع وتحسين التخطيط على انتاج كثير من السلع
المستورده .

وبالاضافه الى ذلك فقد واجه القطاع العام بمصفه عامه والقطاع
الصناعى بمصفه خاصه خلال فترة الانفتاح الاقتصادى العديد من المعوقات -
هى فى الأصل ممتده من سنوات سابقه وتضمت بشكل ملحوظ خلال الفتره موضع
الدراسه ويزداد عبئها فى الوقت الحاضر - بعضها فرضت عليه من الخارج
وبعضها معوقات داخليه . وقد حدث هذه المعوقات من قيام هذا القطاع
بدوره المنشود فى الانتاج وفى تحسين جودته ، ويمكن ابراز أهم هذه
المعوقات فى المعوقين التاليين :

١ - سياسة التسعير : تعاني معظم شركات القطاع العام وعلى الأخص الصناعيه من مشكلة التسعير بسبب تدخل الدوله لتحديد أسعار منتجاتها حماية لأصحاب الدخل المحدوده وبالتالي يحدث تباين بين السعر الاقتصادي الواجب بيع هذه المنتجات به وبين السعر الاجتماعي المعلن من جانب سلطات الدوله والملزمه في نفس الوقت لهذه الشركات .

ونتيجه للتباين بين السعر الاقتصادي الواجب البيع به والسعر الاجتماعي الذي تقرره الدوله لاعتبارات معينه وهو بطبيعته أقل من السعر الاقتصادي تنشأ سوق سوداء لبعض المنتجات وبالتالي يحدث التهاافت على شراء هذه السلع من جانب القادر مما يحرم المستهلك غير القادر من الهدف الاجتماعي الذي راعته سلطات الدوله للتسعير . ولايقف الامر عند هذا الحد ولكن تنشأ فئة تتخصص في الحصول على السلع المسعره ليعيد بيعها بالسعر الاقتصادي وبالتالي يذهب الدعم الى غير مستحقيه وتثري فئات على حساب فئات أخرى وعلى حساب المجتمع بأسره وتزيد بالتبعيه الأعباء الواقعه على الموازنه العامه للدوله من عام الى آخر . فضلا عن ذلك فان استمرار هذه السياسه يؤدي الى تبديد الموارد الاقتصاديه المحدوده للمجتمع فضلا عن عدم دقة الحسابات الاقتصاديه في تخصيص الموارد على المستوى القومي ، الامر الذي يتطلب ارساء قواعد اقتصاديه جديده للتكلفه والأسعار والأرباح .

٢ - الخلل في الهياكل الماليه : تقصر الهياكل الحاليه لبعض شركات القطاع العام وعلى الأخص الصناعيه عن الوفاء بالأغراض التي أنشئت هذه الشركات لتحقيقها ، ومن أهم أسباب القصور في الهياكل الماليه : الزام بعض الشركات بتسعير منتجاتها بأقل من الأسعار الاقتصاديه مما انعكس أثره على اختلال الهياكل التمويلي لهذه الشركات ، وعدم التفرقه دائما بين رأس المال الثابت اللازم لاقتناء الاصول الرأسماليه من أراض ومبان وآلات ورأس المال العامل اللازم

لتغطية احتياجات دوره الانتاجيه ، وقصور رأس مال بعض الشركات عن تحقيق الأغراض الأساسية التي نشئت لتحقيقها فاما أن رأس المال كان محدودا في البدايه عن الوفاء بكل المتطلبات الماليه لبعض الشركات أو أن رأس المال كان كافيا ولكنه لم يسدد بالكامل حتى الآن الأمر الذى يستلزم إعادة النظر في حجم رأس المال المناسب لطبيعة وحجم النشاط لهذه الشركات ، بالإضافة الى عدم كفاية الفوائض الماليه المتبقية لدى الشركات للقيام بعمليات الاحلال والتجديد والتوسعات الرأسماليه اللازمه لنشاطها بعد القيام بتحويل نسبه كبيره وثابته من الفوائض الى الخزانه العامه للدولة .

وتبين حجم المديونيات بين بعض شركات القطاع العام بعضها البعض وفيما بينها وبين الحكومه وقيام بعض الشركات بالاقتراض لفترات قصيره الأجل من وحدات الجهاز المصرفي لتمويل نشاط استثماري متوسط أو طويل الأجل بطبيعته ، وعدم كفاية مخصصات الاستهلاك المحتجزه في الماضى لاحلال الأصول الرأسماليه أمثله أخرى على الخلل في الهياكل الماليه . ولعل من أسباب قصور مخصصات الاستهلاك أنها تحسب على أساس القيمه الدفترية رغم اتجاه أسعار الأصول الثابته الى الارتفاع المستمر نتيجة التضخم .

وقد أدى هذين المعوقين وغيرها من المعوقات الأخرى التى واجهت شركات القطاع العام وعلى الأخص الصناعيه الى أن عائد الاستثمار فى وحدات أو شركات القطاع العام قد تراوح بين ٠/٠٧٨ و ٣/٠١٠ . خلال السنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٧٩ وذلك على النحو الوارد فى الجدول التالى

الانتاج والقيمة المضافة وعائد الاستثمار
والفائض القابل للتوزيع
فى شركات القطاع العام
فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩

"بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه"

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
ايرادات النشاط التجارى لشركات القطاع العام	٥٣٥٢	٥٩٨٥	٦٥٣٢	٧٤٨١	٩١٧٨
الانتاج الاجمالى بسعر السوق لشركات القطاع العام	٣٢٠٥	٣٧٣٣	٤٤٩٢	٥٢٨١	٦٤٥٧
القيمة المضافة الصافية فى الاقتصاد	٤٧٦٠	٥٧٩٥	٧٧٤٠	٩١٨٠	١١٦٧٠
القيمة المضافة الصافية فى شركات القطاع العام	١١٣٠	١٤١٠	١٧٢٣	٢٠٢٥	٢٥١٩
نسبة القيمة المضافة فى شركات القطاع العام الى الاقتصاد (٠/٠)	٢٣٣٧	٢٤٣٣	٢٢٣٢	٢٢٣١	٢١٣٦
فائض العمليات الجارية فى شركات القطاع العام	٤٣٥	٥٤٧	٦٨٢	٧٦١	٩٣٨
قيمة رأس المال المستثمر فى شركات القطاع العام	٤٢٣٩	٥٣٧١	٦٢٣١	٩٥٥١	١٢٠٢٧
عائد الاستثمار فى شركات القطاع العام (٠/٠)	١٠٣	١٠٣	١٠٣	٨٠	٧٨
الفائض القابل للتوزيع فى شركات القطاع العام	٤٢٨	٥٧٢	٦٨١	٧٥٢	٩٥٨

المصدر : ركب من بيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط

وهو لاشك عائد منخفض اذا قورن بسعر الفائدة ، ويبعد عن سعر الفائدة قصير ومتوسط وطويل الاجل في كل من السوقين المحلى والخارجى .

فقد تراوح سعر الخصم بين ٠/٠٥ و ٠/١٢ ، وأسعار الفائدة الدائنه بين ٤:٢ و ٠/١١:٥ ، وسعر التوفير بين ٠/٠٤ و ٠/٠٨٥ وسعر شهادات استثمار البنك الاهلى المصرى بين ٠/٠٦ و ٠/١٢ ، وأسعار الفائدة المدينه لكل القطاعات (قطاع الزراعه والصناعه - قطاع الخدمات - قطاع التجاره) بين ٠/٠٧:٦ و ٠/١٥:١٣ وذلك خلال الفتره من أول يناير ١٩٧٥ حتى آخر يونيه ١٩٨٢ كما تبين من الجدول التالى

هيكل أسعار الفائدة الدائنه والمدينه

يناير ١٩٧٥ - يوليو ١٩٨٢

"نسب مئوية"

البيان	يناير ١٩٧٥	يناير ١٩٧٦	فبراير ١٩٧٧	ديسمبر ١٩٧٨	يناير ١٩٧٩	مارس ١٩٧٩	أبريل ١٩٨٠	يونيه ١٩٨٠	يناير ١٩٨١	يوليو ١٩٨٢
سعر الخصم	٥ر٠	٦ر٠	٧ر٠	٨ر٠	٩ر٠	٩ر٠	١٠ر٠	١١ر٠	١٢ر٠	١٣ر٠
أسعار الفائدة الدائنه	٤:٢	٥:٢	٦:٣	٧:٤	٨ر٥:٤	٨ر٥:٤	٩ر٥:٤	١٠ر٥:٤	١١ر٥:٥	١٣:٥
سعر التوفير	٤ر٠	٤ر٠	٥ر٠	٥ر٠	٦ر٠	٦ر٠	٧ر٠	٨ر٠	٨ر٥	١٠ر٠
شهادات استثمار البنك الاهلى	٦	٦	٧	٩*	٩	٩	١٠	١١	١٢	١٢
أسعار الفائدة المدينه	٧:٦	٨:٧	٩:٨	١١:٩	١٠	١٢	١٣:١١	١٤:١٢	١٥:١٣	-
(أ) قطاع الزراعه والصناعه	٧:٦	٨:٧	٩:٨	١١:٩	١٢:١٠	١٢:١٠	١٣:١١	١٤:١٢	١٥:١٣	١٣ بلاحد أدنى
(ب) قطاع الخدمات	٧:٦	٨:٧	٩:٨	١١:٩	١٢:١٠	١٢:١٠	١٣:١١	١٤:١٢	١٥:١٣	١٥:١٣
(ج) قطاع التجاره	٧:٦	٨:٧	٩:٨	١١:٩	١٢:١٠	١٢:١٠	١٣:١١	١٤:١٢	١٥ .٣	١٦ بلاحد أقصى

المصدر : نشرات البنك المركزى المصرى

* من اكتوبر ١٩٧٨

كذلك يلاحظ أن رأس المال المستثمر قد حسب على أساس القيمة الدفترية وليس على أساس القيمة السوقية ، وأنه إذا حسب على أساس القيمة السوقية فإن هذا العائد ينخفض إلى الصفر ومادون الصفر .

وفيما يتعلق بالانتاج الزراعي فيعزى انخفاض معدل نموه إلى قلّة الاهتمام بالتنمية الزراعيه خلال العقد الماضي تمثل أساسا في ضعف الاستثمارات المتفذه خلال هذا العقد في كل من التنمية الزراعيه والاقتصاديّه والتي لم تتجاوز ٠/٠٨ من المجموع الكلي للتكوين الرأسمالي الاجمالي مقابل نسبة ٠/٢٢ خلال عقد الستينيات بما في ذلك السد العالي ونسبة ٠/١٧ بدون السد العالي ، بالإضافة إلى المعوقات التي تعترض التنمية الزراعيه التي ليس مجالها هنا . ويمكن بلورة ظواهر عدم الاهتمام بالتنمية الزراعيه في التالي :

١ - اقتصار الزيادة في المساحة المحصوليه خلال العشرين سنه الماضيه على ٠/٠٨ فقط على الرغم من انشاء السد العالي وتحويل أراضي الحياض للري المستديم حيث بلغت تلك المساحة المحصوليه نحو ١١٢ مليون فدان في عام ١٩٨٠ بالمقارنه بنحو ١٠٤ مليون فدان في عام ١٩٦٠ .

٢ - توقف عجلة التوسع الافقي تقريبا خلال السبعينيات ، فضلا عن أن معظم المساحات السابق استصلاحها تقل انتاجيتها عن الانتاجيه الحديه لدرجة أنه في الوقت التي وصلت فيه مساحة هذه الاراضي الجديده نحو ٠/١٥ من مجموع المساحة المنزرعه فإن اسهامها في الناتج الزراعي لم يتعدى ٠/٠٢ .

٣ - محدودية التحسن في انتاجية الغدان من المحاصيل الزراعيه المختلفه - باستثناء الذره - ، وجمود انتاجية الغدان في الأرز والفول السوداني والسمسم وانخفاضها بالنسبه لقصب السكر .

٤ - اقتطاع ما لا يقل عن ٢٠ الف فدان سنويا من أجود الاراضي الزراعيه

واستغلالها في مشروعات البنية الاساسيه والمشروعات العمرانيه ومشروعات الخدمات .

ويظهر ذلك جليا من الارقام القياسيه للانتاج الزراعى حيث لم يبلغ الرقم القياسى للانتاج النباتى الا ١٢٢٤ عام ١٩٨١ باتخاذ عام ١٩٧٠ = ١٠٠ بينما بلغ الرقم القياسى للانتاج الحيوانى ١٢٥ والرقم القياسى لمجموع الانتاج الزراعى (الانتاج النباتى والحيوانى) ١٢٣ . وهذا يعنى أن معدل نمو الانتاج النباتى خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨١ أى خلال الاحدى عشر سنه الاخيره لم يتعدى نحو ٠/٠١٨ سنويا بينما بلغ نحو ٠/٠٢١ سنويا فى الانتاج الحيوانى ونحو ٠/٠١٩ سنويا فى مجموع الانتاج الحيوانى .

ويبين الجدول التالى الرقم القياسى للانتاج الزراعى موزعا بين الانتاج النباتى والانتاج الحيوانى خلال سنى الفتره من ١٩٧٠ الى ١٩٨١ وباتخاذ عام ١٩٨٠ = ١٠٠ .

الرقم القياسي للانتاج الزراعى

موزعا بين الانتاج النباتى والحيوانى

خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١

(باتخاذ عام ١٩٧٠ = ١٠٠)

السنة	الرقم القياسى لانتاج النباتى	الرقم القياسى لانتاج الحيوانى	الرقم القياسى لمجموع الانتاج الزراعى
١٩٧٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٧١	١٠٣ر٤	١٠١ر٩	١٠٢ر٩
١٩٧٢	١٠٥ر٠	١٠٤ر٤	١٠٤ر٨
١٩٧٣	١٠٥ر٨	١٠٦ر١	١٠٥ر٨
١٩٧٤	١٠٤ر٦	١٠٨ر٦	١٠٥ر٧
١٩٧٥	١٠٦ر٨	١١٠ر٠	١٠٧ر٨
١٩٧٦	١٠٩ر٢	١١٢ر٤	١١٠ر١
١٩٧٧	١٠٥ر١	١١٥ر١	١٠٨ر١
١٩٧٨	١١٣ر٨	١١٦ر٤	١١٤ر٥
١٩٧٩	١١٨ر٣	١١٩ر٠	١١٨ر٥
١٩٨٠	١٢٣ر٠	١٢٣ر٢	١٢٣ر٠
١٩٨١	١٢٢ر٤	١٢٥ر٠	١٢٣ر١
معدل النمو السوى خلال الفترة ٧٠-١٩٨١	١ر٨	٢ر١	١ر٩

المصدر : وزارة الزراعة

هذا وقد شهد النصف الثانى من السبعينيات اختلال بين قطاعى الانتاج النباتى والحيوانى فى الزراعه المصريه ، ويعتبر هذا الاختلال من النتائج السلبيه لفره السبعينيات بصفه عامه . ويعزى هذا الاختلال الى الدعم المتزايد للانتاج الحيوانى والاهتمام به عن الزروع النباتيه الرئيسيه ، هذا فضلا عن سياسة التسعير الزراعى والتى ترتب عليها ارتفاع الأريجه النسبيه الحيوانيه بالنسبه للزروع النباتيه الرئيسيه كالكطن والأرز والذره الشاميه . ولقد ترتب على ذلك تخصيص شطر كبير من الاستثمارات لقطاع الانتاج الحيوانى والداجنى ، فضلا عن أن السياسات السعريه كانت حافزا سلبيا لتطوير انتاج الزروع النباتيه ، ففى حين تتحدد أسعار المنتجات الحيوانيه بقوى العرض والطلب تتحدد نظيرتها للزروع النباتيه وفقا للسياسات السعريه مما ترتب عليه أن أصبح الانتاج الحيوانى والداجنى مربحا بالمقارنه بالانشطه النباتيه التقليديه ، وتأكدت هذه الاتجاهات أيضا بسياسة التوسع فى انتاج أو استيراد الأعلاف ودعمها ، وقد كان لهذه أثرها السلبى فى اعطاء ميزه نسبىه لزراعه البرسيم والتوسع فيه على حساب الزروع الاستراتيجيه وتحولت الزراعه المصريه الى انتاج غذاء الحيوان على حساب غذاء الانسان .

كذلك شهدت فتره السبعينيات وعلى الاخص نصفه الثانى ازدياد قوه طرد الريف للسكان بشكل لم يحدث فى تاريخ مصر الحديث ، اذ تعاظمت قوه الحضر والدول العربيه النفطيه على اجتذاب الموارد البشرى ، وترتب على ذلك تيار مستمر للهجره من الريف الى الحضر أو من الريف الى الدول العربيه النفطيه بشكل مكثف ، وأصبحت الفوارق الدخليه بين كل من المهن غير الزراعيه والزراعيه كبيره وأصبحت الزراعه مهنه غير مجزيه اقتصاديا ، وكان لهذا التيار المتزايد للهجره أثره السلبى على التنميه الزراعيه فى البلاد .

وبالاضافه الى ذلك فان السياسه الاقتصاديه الزراعيه حينذاك لم تتضمن برامج فعاله لتحسين خصائص القرى الزراعيه لرفع خصوبتها وتفادى

الأثار الجانبية للسد العالى ، كما لم تتضمن تلك السياسه برامج ناجحه لمجابهة مشكلات التجريف واستخدام الطبقة السطحيه لانتاج الطوب الأحمر ، فضلا عن أنها لم تحقق أى نجاح فى حماية الرقعه المزروعه من التحول الى استعمالات غير زراعيه سواءً للسكان أو لاقامة المصانع أو المنشآت الخدميه أو غيرها . كما أن مساحة الأراضى الزراعيه المستطلحه والمضافه الى الانتاج الزراعى خلال السبعينيات تعتبر ضئيله للغاية بالمقارنه بما تم خلال الستينيات .

وترتب على هذا المستوى المنخفض فى نمو الانتاج الزراعى بالاضافه الى الزياده فى عدد السكان بين أهل الريف ، وزياده دخولهم النقدييه وعلى الأخص الناتجه من تحويلات العاملين المصريين فى الخارج والتطلعات الاستهلاكيه بينهم وأثر محاكاتهم لأهل المدن نقط اختناق تتمثل فى عدم زياده الفائض الزراعى المعد للتسويق خارج القرى ، أى المعد للتسويق الداخلى والخارجى بما يتلاءم مع حجم النشاط الاقتصادى ، وقد برز عنها نقاط الاختناق الاربعه التاليه :-

١- انخفاض الفائض من السلع الغذائيه المعد للتسويق لأهل المدن لاطعام سكانها المتزايدين الذين يعملون فى الصناعه والتشييد والنقل والتجاره والخدمات بشكل يتناسب مع الاحتياجات الاستهلاكيه ، ومن هنا حدثت ارتفاعات حاده فى أسعار السلع الغذائيه الزراعيه ، فبلغ معدل الارتفاع السنوى للأسعار المحليه للمستهلك فى الفتره ١٩٧٥-١٩٨٠ ، ٠/٠٨٣ للحبوب والنشويات و٠/٠١٦ للبقول الجافه و٠/٠١٦٨ للحوم والأسماك والبيض و٠/٠١٤ للالبان ومنتجاتها و٠/٠١٢٩ للخضروات الطازجه والمحفوظه و٠/٠١٧٧ للفواكه الطازجه والجافه .

وبين الجدول السالى معدلات الارتفاع السنويه لأسعار المستهلكين

للطعام والشراب فى حضر الجمهوريه فى الفتره ١٩٧٦ - ١٩٨٠

معدلات الارتفاع السنويه لأسعار المستهلكين
للطعام والشراب فى الحضر
فى الفتره ١٩٧٦ - ١٩٨٠

"نسب مئويه"

المجموعه	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	المتوسط السنوى
الحبوب والنشويات	٢١	٥٠	٨٤	٤٨-	٣٥٠	٨٣
البقول الجافه	٨٨	٨٨	١٩٨	٦٦	٤٢٠	١٦٥
اللحوم والاسماك والبيض	٢٥٣	١٦٨	٣٣	٩٣	٣١٦	١٦٨
الزيوت والدهون	١٧	١٥	٢٨	١٢	٢٨-	١٦
الالبان ومنتجاتها	١٧٣	١٣٢	١٥٢	٩٩	١٧٨	١٤٦
الخضر الطازجه	١٢٦	١٦٠	٦٨	١٢٢	١٧٢	١٢٩
والمحفوظه	١٢٦	١٦٠	٦٨	١٢٢	١٧٢	١٢٩
الفواكه الطازجه	٢١٨	٣٣٧	١٥١	١٤٥	٥٢	١٧٧
والجافه	١٠٨	٥٦	٦٢	١١٦	١٢٤	٩٣
السكر والاغذيه السكرية	٢٣	٢٦٨	١٢٩	١٢٢	٢٣٠	١٥١
المشروبات والمرطبات	٢٣	٢٦٨	١٢٩	١٢٢	٢٣٠	١٥١
مجموع الطعام والشراب	١٤٧	١٤٤	١٠٧	٦٤	٢٣٥	١٣٨

المصدر : وزارة التخطيط

ركبت هذه المعدلات من الارقام القياسيه لأسعار المستهلكين فى حضر
الجمهوريه التى يعدها الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء

هذا مع الأخذ في الحسبان أن معدلات الزيادة عالية إنما تعبر عن الأسعار الرسمية لمبيعات التجزئة ، وهى لهذا السبب أقل بكثير من الأسعار الفعلية فى السوق وخصوصا حينما يسيطر على أسعار السوق قوى العرض والطلب وحينما تشيع السوق السوداء وتضعف رقابة الدولة على الأسعار المحددة للسلع كما هو مشاهد فى الفتره موضع البحث ، هذا بخلاف مايتكلفه المواطن أحيانا عند حصوله على السلعه بالأسعار الرسميه فى شكل آتاوات أخذت تزيد ارتفاعا مع اتساع الفجوه بين الأسعار الرسميه وأسعار السوق السوداء .

على أنه أيا كان التحفظ الذى يرد على معدلات الأسعار عاليه — المركبه من الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى حضر الجمهوريه الذى يقوم باعداداه الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء على فترات دوريه باتخاذ سنة ١٩٦٧/٦٦ أساسا لهذا الرقم — فانه يمكن النظر الى اعتبار هذا الرقم بمثابة مؤشرا لأسعار البيع بالتجزئه ، كما يمكن اعتباره أيضا مؤشرا من المؤشرات الأساسيه لقياس التضخم حيث أنه يصور التدهور الذى يطرأ على القوه الشرائيه للنقود للمستهلكين ، مع الأخذ فى الحسبان — بالطبع — التحفظ سالف الذكره وغيره من التحفظات الأخرى التى يمكن أن ترد على تركيب هذا الرقم . *

وبالإضافه الى ذلك فان الفائض الزراعى من محصول القمح قد انكمش خلال الفتره موضع البحث .

فقد تعرض انتاج القمح المحلى خلال الفتره ١٩٦٠-١٩٧٨ لمراحل ثلاث :

* تعطى المنظمات الاقصاديه الدوليه المختلفه أهميه خاصه لهذا الرقم باعتباره مؤشرا من المؤشرات الأساسيه لقياس التضخم . غير أننا يجب ألا ننسى أن هذا المؤشر وان كان يعكس الى حد بعيد معدلات التضخم فى الدول المتقدمه الحره الا أنه يجب أن يؤخذ بتحفظ فى الدول الناميه بما فيها مصر .

٤- ارتفع الحجم الحقيقي للواردات من السلع الغذائية ، اذ ارتفعت الواردات من القمح (بما في ذلك واردات الدقيق) من ٢٦٠١ الف طن متري عام ١٩٧٤ الى ٥٤٢٣ الف طن متري عام ١٩٨٠ ، كما ارتفعت واردات الذره من ٣٨٨ الف طن متري الى ٩٤٤ الف طن متري ، وواردات الفول من ٧ الف طن متري الى ٣٧ الف طن متري ، وواردات العدس من ١٠ الف طن متري الى ٦٩ الف طن متري ، وواردات السكر من ٢٣ الف طن متري الى ٤٩٢ الف طن متري ، وواردات الزيوت من ٢٦١ الف طن متري الى ٢٦٢ الف طن متري ، وواردات اللحوم الحمراء من الف طن واحد الى ١١٢ الف طن متري ، وواردات اللحوم البيضاء من الف طن واحد الى ٧٦ الف طن متري ، وواردات الالبان من ١٣٨ الف طن متري الى ١١٤٨ الف طن متري ، وواردات الاسماك من ١٩ الف طن متري الى ١٣٠ الف طن متري وذلك فيما بين السنتين المذكورتين ١٩٧٤ و ١٩٨٠ . وبذا تدهور الموقف الغذائي واتسعت الفجوه الغذائية في مصر الى مستويات لم يشهدها الاقتصاد المصري فيما قبل ، اذ أصبحت مصر تستورد مايربو على نصف احتياجاتها الغذائية كما سترى فيما بعد .

- ٦ - والمعروف أنه ينبغي المحافظه على العلاقه المتداخله بين القطاعات الاقتصاديه على أساس توفير الاحتياجات المتبادله بينها ، ومن أمثله ذلك التشابك بين قطاعي الزراعة والصناعه اذ يمد القطاع الاول القطاع الثانى ببعض مستلزماته الرئيسيه والعكس صحيح اذ يمد قطاع الصناعه قطاع الزراعة باحتياجاته من المستلزمات الضروريه وأيضا من السلع الاستثماريه ، والا فان أى قصور فى احدهما عمن مواجهه متطلبات القطاع الآخر يترتب عليه اختناقات وطاقات عاطله . غير أن اجراء التنسيق والتشابك بين القطاعين المذكورين خلال الفتره موضع البحث لم يحتل موضع الاعتبار ، وقد تمثل ذلك أساسا فى نقص المستلزمات الزراعيه والمواد الزراعيه اللازمه كمستلزمات ومدخلات

لقطاع الصناعة كنقص مادة قصب السكر وبذرة القطن والالبان كما سبق ذكره ، كما تمثل على الجانب الاخر عن عدم قدرة قطاع الصناعة عن امداد قطاع الزراعة بمتطلباته من الاسمدة والمعدات اللازمة مثل الجرارات والادوات الزراعية والكسب والعلف الحيوانى اللازم لتربية الماشية .

كذلك فان قصور الطاقة الكهربائية عن تلبية احتياجات الصناعة حيث يقدر العجز فيها بحوالى ٩٠٠ ميجاوات أدى الى انقطاع التيار الكهربائى وفصل بعض الأحمال (المصانع) فى أوقات الذروة وكان سبب فى توقف بعض المصانع عن الانتاج .

وبالإضافة الى ذلك فان قصور قطاع النقل عن الوفاء بمتطلبات النقل للمصانع والمزارع المختلفة أدى الى صعوبات فى التسويق والتوزيع للكثير من المنتجات الصناعية والزراعية .

- ٧ - وعموما فقد نتج عن النمو غير المتوازن فى الفترة موضع البحث والذى تمثل فى انخفاض نمو الانتاج الزراعى والصناعى بالمقارنة بالنمو المحقق فى قطاعات الخدمات وقطاعات الموارد الطبيعية ، وان كان هذا النمو يتصف فى مجموعه بالنمو المتميز والعالى بالمقارنة بالدول النامية والدول الصناعية على حد سواء ، ازدياد الاختلال الهيكلى الداخلى والتضخم ووسائل العرض الكلى من السلع ونمو الطلب الكلى عليها . وكانت النتيجة الحتمية لذلك هو انتشار ظاهرة التضخم فى الاقتصاد المصرى بمعدلات مرتفعة عانى منها غالبية الشعب وبالذات محدودى الدخل حيث ظلت الاسعار ترتفع بشكل متوال وأصبح الغلاء سمة تميز المناخ الاقتصادى فى مصر .

وقد أشعل هذه الظاهرة التضخم المستورد من الخارج فى صورة أسعار الواردات السلعية الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية على حد سواء .

الموازنة العامة للدولة (المعدلة في ضوء الاعتمادات الإضافية)
للسنة المالية ١٩٨٢/٨١

" بالمليون جنيه "

البيان	القيمة	الاهمية النسبية
الأجور	٢١٠٠ر٣	١٥ر٩
الدعم	٢١٥٠ر٠	١٦ر٣
القروض المسلحة	١٤٧٣ر٥	١١ر١
فوائد الدين العام	٦٠١ر٢	٤ر٦
باقى النفقات الجارية	١٣٦٨ر٠	١٠ر٣
مجموع النفقات الجارية (عدا الأجور)	٥٥٩٢ر٧	٤٢ر٣
الاستثمارات	٤٠٣٨ر٣	٣٠ر٥
الالتزامات والتحويلات	١٤٩٦ر٧	١١ر٣
المجموع الكلى للنفقات	١٣٢٢٨ر٠	١٠٠ر٠
الموارد السيادية	٥٤٧٩ر٧	٦٢ر٨
الإيرادات الجارية	٢٤٠٩ر٨	٢٧ر٦
الموارد المتاحة لتمويل الاستثمارات	٥٨٧ر٨	٦ر٧
الموارد المتاحة لتمويل التحويلات	٢٥٦ر٣	٢ر٩
المجموع الكلى للموارد	٨٧٣٣ر٦	١٠٠ر٠
العجز الكلى - يمول من المصادر التالية :	٤٤٩٤ر٤	١٠٠ر٠
تسهيلات وقروض ومنح خارجية	١٦٧٠ر٠	٣٧ر٢
الأوعية الادخارية	١٠٨١ر٦	٢٤ر٠
سندات حكومية	٣٩ر٤	٠ر٩
قروض تنمية وسندات محلية	٤٠٠ر٠	٨ر٩
التمويل من الجهاز المصرفى	١٣٠٣ر٤	٢٩ر٠

ويكون العجز الكلى للموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ١٩٨٢/٨١ نحو ٠/٠٥١ من المجموع الكلى للموارد ونحو ٠/٠٣٤ من المجموع الكلى للنفقات ، ونحو ٠/٠٨١ من مجموع الاستثمارات والالتزامات ، كما يزيد بنحو ٠/٠١١ عن حجم الاستثمارات لتلك السنة .

وكان من نتيجة ضخامة عجوزات الموازنة العامة خلال الفترة موضع البحث أن ارتفع حجم الدين الحكومى الداخلى الى نحو ١٦٠٥ مليار من الجنيهات فى نهاية السنة المالية ١٩٨٢/٨١ ، منها ١٠٧ مليار جنيه للجهاز المصرفى ونحو ٤٠٠ مليار جنيه لصناديق التأمين الاجتماعى ونحو ٣٠ مليار جنيه لصندوق توفير البريد .

وفى هذا الصدد يلاحظ أن مديونية الحكومة لدى الجهاز المصرفى كانت لا تتعدى ٢٧٧ مليون جنيه فى آخر ديسمبر ١٩٧٥ ، وهذا يعنى أن مديونية الحكومة لدى الجهاز المصرفى قد أصبحت أربع مرات عما كانت عليه فى نهاية عام ١٩٧٥ .

ويمكن تصور حجم التضخم خلال الفترة موضع البحث عن طريق " معاملات الاستقرار النقدى " أو ما يعرف " بالضغط التضخمى " وذلك من مقارنة معدلات النمو الحقيقية فى الناتج المحلى الاجمالى بمعدلات التوسع فى حجم وسائل الدفع أو السيولة المحلية .

فقد بلغ المتوسط السنوى لمعدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٢/٨١ نحو ٠/٠٩٠ ، بينما زادت حجم السيولة المحلية (وسائل الدفع الجارية + وسائل الدفع المشابهة) زيادة كبيرة اذ ارتفعت من نحو ٢٥٦٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ الى نحو ١٤٩٥٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ بمعدل نحو ٠/٠٣٤ فى السنة فى المتوسط ، وبدا ارتفاع معامل الاستقرار النقدى أو الضغط التضخمى نحو ٠/٠٢٤ فى السنة فى المتوسط خلال الفترة المذكورة .

وكانت معدلات الزيادة السنوية للعناصر المكونة للسيولة المحلية وللضغوط التضخمية خلال الفترة من آخر ديسمبر ١٩٧٦ الى آخر يونيه ١٩٨٢ على النحو المبين فى الجدول التالى :-

معدلات الزيادة السنوية لوسائل الدفع (السيولة المحلية)

ومقارنتها بمعدلات النمو الحقيقية للناتج المطلق الاجمالى

ومعاملات الاستقرار النقدى أو الضغط التضخمى

فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١

(نسب مئوية)

البيان	ديسمبر ١٩٧٦	ديسمبر ١٩٧٧	ديسمبر ١٩٧٨	ديسمبر ١٩٧٩	يونية ١٩٨٠	يونية ١٩٨١	يونية ١٩٨٢	المتوسط السنوى
البنكوت المتداول خارج الجهاز المصرفى	٢٠.٥	٢٦.٤	٢٥.٢	٢٢.٠	١٣.٨	٢١.٦	٢٧.٥	٠٠
العملة المساعدة فى التداول	٠.٤	٦.٧	٠.٧	- ٢.١	- ٠.٧	٤١.٤	٢٠.٩	٠٠
الودائع الجارية الخاصة	٢٠.٤	٤٠.٢	١٤.٣	٢٤.٥	- ١٤.٣	١٤.٥	٢٤.٧	٠٠
كمية وسائل الدفع الجارية	٢٠.٢	٣١.٤	٢٠.٥	٢٢.٨	٢.٨	١٩.٤	٢٦.٦	٠٠
كمية وسائل الدفع المشابهة	٣٨.٦	٣٥.٧	٣٧.٧	٤٧.٢	٤١.١	٣٤.٥	٦١.٠	٠٠
وسائل الدفع (السيولة المحلية)	٢٥.٢	٣٢.٧	٢٥.٩	٣١.٠	١٧.٤	٢٦.٣	٤٣.٤	٣٤.٠
الناتج المطلق الاجمالى الحقيقى	١١.٢	١٢.٧	٧.٧	٧.٣	٤.٢	٨.٥	١١.٣	٩.٥
الضغط التضخمى (معاملات الاستقرار النقدى)	١٤.٠	٢٠.٠	١٨.٢	٢٣.٧	١٣.٢	١٧.٨	٣٢.١	٢٤.٥

المصدر : مركب من بيانات البنك المركزى المصرى ووزارة التخطيط

وكان معنى نمو السيولة المحلية خلال تلك السنوات بهذه المعدلات المرتفعة في الوقت الذي لم يزد فيه معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي عن ٩٠٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١ وجازف فائض من السيولة المحلية ادت بدورها في اشغال حجم الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري .

وقد واجهت مصر عدم التوازن في الداخل او الاختلال الهيكلي الداخلي عن طريق اتباع مجموعة من الوسائل او السياسات يقع على رأسها الثلاث سياسات التالية :-

١ - سياسة الدعم والتوزيع المقنن للسلع التموينية وقد ارتفعت قيمة هذا الدعم من نحو ٤١٨ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى نحو ٦٢٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ و ٤٢٧ مليون جنيه عام ١٩٧٦ و ٤٦٤ مليون جنيه عام ١٩٧٧ و ٦٧٩ مليون جنيه عام ١٩٧٨ و ١١٧٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ و ١٥٦٣ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ ثم الى نحو ٢٢٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ .

هذا بخلاف الدعم المستمر للطاقة والذي يقدر بنحو ثلاثة مليارات من الجنيهات المصرية .

وبخلاف ايضا خسائر هيئات وشركات القطاع العام نتيجة بيع سلعها وخدماتها للمواطنين بالسعر الاجتماعي وليس بالسعر الاقتصادي أى تشيبت سعر السلع والخدمات عبر سنوات طويلة في الوقت الذي تستورد فيه هيئات وشركات القطاع العام جزءا كبيرا من مستلزمات الانتاج بالأسعار المرتفعة فضلا عن أن اجور العماله في هذا القطاع قد تزايدت كثيرا بقرارات سيادية دون أن يربط الاجر بالانتاج . وكانت النتيجة الحتمية لذلك انه بينما كنا نحقق فائض ربح من عشرين سنوات بلغ في قطاع وزارة الصناعة - وحدها - نحو ٢٠٠ مليون جنيه اذ بهذا الفائض يتآكل حتى ظهرت خسائر في نحو ٤٢ شركة من مجموع الشركات التي تشرف عليها وزارة الصناعة والبالغ عددها ١١٧ شركة. ويكفى أن نشير هنا الى أن قيمة الانتاج الصناعي

للشركات التى تشرف عليها وزارة الصناعة فى نهاية يونيه ١٩٨٣
قد بلغ نحو ٥٠٧٨ مليون جنيه بالسعر الجارى ولو قيمنا هـذا
الانتاج بسعر الاستيراد او البديل المستورد لارتفع قيمته من
١٢ الى ١٥ مليار جنيه . وعندما لا يفل هذا القدر من الانتاج
عائدا مناسباً او أن ٤٢ شركة خاسرة من ١١٧ شركة أو ان هذا
الانتاج لا يحقق اليوم ما كنا نحققه منذ عشر سنوات فان هذا يؤكد
أن السعر الاجتماعى أو بمعنى آخر " سياسة دعم المستهلكين " وراء
هذا الخلل .

٢ - كما واجهنا عدم التوازن الداخلى عن طريق رفع الأجور والمرتببات
بقرارات معظمها قرارات سيادية لا علاقة لها بربط الاجور بالانتاج
فقد زادت الاجور فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٧٥ الى
١٩٨٢/٨١ بنسبة زيادة سنوية تبلغ ٠/٠١٩٣ . وكانت نسبة الزيادة
السنوية فى كل من اجور مجموعتى قطاعات الخدمات الانتاجية
وقطاعات الخدمات الاجتماعية أعلى من النسبة العامة فى الاقتصاد
القومى بينما انخفضت هذه النسبة فى مجموعتى القطاعات السلعية
عن النسبة العامة ، حيث بلغت نسبة الزيادة السنوية فى اجور
مجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية ٠/٠٢٤٤ وفى مجموعة قطاعات
الخدمات الاجتماعية ٠/٠٢١ . بينما لم تبلغ الا ٠/٠١٥٢ فى مجموعة
القطاعات السلعية ، وذلك على النحو الوارد والجدول التالى :-

الأجور فى الاقتصاد موزعه على الانشطه الاقتصاديه

خلال الفتره ١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١

"بالمليون جنيه"

الانشطه الاقتصاديه	١٩٧٥	١٩٨٢/٨١	معدل الزياده السنوى	الاهميه النسبيه	
				١٩٧٥	١٩٨٢/٨١
الزراعه	٤٤٩ر١	٧٨٦ر٦	٩ر٠	١٩ر٠	١٠ر٦
التعدين والصناعه	٤٤٠ر٤	١٣٣٣ر٧	١٩ر٠	١٨ر٦	١٢ر٩
البتترول ومنتجاته	١٣ر٦	٧٢ر٣	٢٩ر٣	٠ر٦	١ر٠
الكهرباء	١٥ر٥	٥٨ر٥	٢٢ر٧	٠ر٧	٠ر٨
التشييد	١٣٢ر٠	٣٨١ر٥	١٧ر٨	٥ر٦	٥ر١
القطاعات السلعيه	١٠٥٠ر٦	٢٦٣٢ر٦	١٥ر٢	٤٤ر٥	٣٥ر٤
النقل والمواصلات	١٣٩ر٦	٤٠٩ر٣	١٨ر٠	٥ر٩	٥ر٥
قناة السويس	١٣ر٥	٢٥ر٦	١٠ر٤	٠ر٦	٠ر٣
التجاره	٢٣٠ر٢	١١١٣ر٨	٢٧ر٥	٩ر٧	١٥ر٠
المال والتأمين	٤٠ر٤	١٣٦ر١	٢١ر٠	١ر٧	١ر٩
المطاعم والفنادق	١٨ر٥	١٣٦ر٩	٣٦ر١	٠ر٨	١ر٨
قطاعات الخدمات الانتاجيه	٤٤٢ر٢	١٨٢١ر٧	٢٤ر٤	١٨ر٧	٢٤ر٥
ملكيه العقارات	١٣ر٥	٥٨ر٤	٢٥ر٣	٠ر٦	٠ر٨
المراقب العامه	١٣ر٤	٢٦ر٩	١١ر٣	٠ر٦	٠ر٣
الخدمات الاجتماعيه	٢٠٧ر٧	٤٠٠ر١	١٠ر٦	٨ر٨	٥ر٤
والشخصيه	٦٣٤ر٠	٢٥٠٤ر٤	٢٣ر٥	٢٦ر٨	٣٢ر٦
الخدمات الحكوميه					
قطاعات الخدمات الاجتماعيه	٨٦٨ر٦	٢٩٨٩ر٨	٢١ر٠	٣٦ر٨	٤٠ر١
المجموع الكلى	٢٣٦١ر٤	٧٤٤٤ر١	١٩ر٣	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

وكان معنى نمو الاجور خلال تلك الفترة بهذه المعدلات ان تغيرت الاهمية النسبية للاجور لصالح كل من مجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية ومجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية على حساب مجموعة قطاعات السلع ، اذ ارتفعت الاهمية النسبية للاجور فى قطاعات الخدمات الانتاجية من نحو ٠/٠١٨٠٧ عام ١٩٧٥ الى ٠/٠٢٤٠٢ عام ١٩٨٢/٨١ كما ارتفعت هذه الاهمية النسبية فى قطاعات الخدمات الاجتماعية من نحو ٠/٠٣٦٨٨ الى ٠/٠٤٠٠٨ ، بينما انخفضت تلك الاهمية النسبية فى القطاعات السلعية من نحو ٠/٠٤٤٠٤ الى ٠/٠٣٥٨٤ فيما بين السنتين المذكورتين .

٣ - كذلك واجهنا عدم التوازن الداخلى عن طريق زيادة الاستيراد السلعى بمعدلات عالية للغاية فاقت معدلات النمو فى الانتاج بنسب كبيرة ، اذ ارتفعت قيمة المدفوعات عن الواردات السلعية من نحو ١٧٦٩ مليون جنيه عام ١٩٧٧ الى نحو ٦٥٦٢ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ بنسبة زيادة سنوية تبلغ ٠/٠٣٣٨٨ ، وبذلك زاد اعتماد الاقتصاد المصرى على الخارج اعتمادا كبيرا لدرجة أن ارتفع معدل الاستيراد من السلع والخدمات (أى نسبة الاستيراد من السلع والخدمات الى الناتج المحلى الاجمالى) الى مايقرب من ٠/٠٤٠ عام ١٩٨٢/٨١ وذلك مقابل نسبة تتراوح بين ٠/٠١٨ و ٠/٠١٩ خلال السنين الاولى من السبعينات أى خلال السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ .

ويبين الجدول التالى المدفوعات عن الواردات حسب المجموعات السلعية فيما بين عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٢/٨١ بالأسعار الجارية .

المدفوعات عن الواردات حسب المجموعات السلعية

خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٢/٨١

" بالمليون جنيه "

الاهمية النسبية		نسبة الزيادة السوية	١٩٨٢/٨١	١٩٧٧	المجموعات السلعية
٨٢/٨١	٧٧				
١٨٧٢	١٨٨٨	٣٤٢٢	١٦١٠٢	٤٢٧٩	١ - حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية والنباتية ومناعة الاغذية والمشروبات
١١٢١	٨٠	٤٤٥	٩٥٩٦	١٨٢٨	٢ - شحوم ودهون وزيوت ومنتجاتها والمنتجات المعدنية والوقود
٧٢١	٧٥	٣٣٢٢	٦١٦٠	١٦٩٤	٣ - منتجات الصناعات الكيماوية والمطاط والجلود
٧٢١	٧٦	٣٢٣٣	٦٠٦٣	١٧١٦	٤ - الخشب والفلين والورق ومواد النسيج ومصنوعاتها
٢١٢٦	٢٣٤	٣٢٢١	١٨٦٤٢	٥٣٢٥	٥ - الآلات ومعدات النقل
٥٨	٦٩	٢٩٧٧	٥٠٣٩	١٥٦٠	٦ - معادن عادية ومصنوعاتها
٣٤	٤٤	٢٦٧٧	٢٨٥٨	٩٨٥	٧ - اصناف مصنوعة متنوعة
١٣	١٢	٣٧٨	١١٥٧	٢٧٣	٨ - سلع غير موزعة
٧٦٢١	٧٧٨	٣٣٨	٦٥٦١٧	١٧٦٦٠	المجموع

المصدر : البنك المركزي المصري

وإذا عزلنا من نسبة زيادة الاستيراد السنوية ما يوازي ارتفاع الواردات فإن معدل الزيادة السنوي الحقيقي للواردات السلعية سيظل في حدود نسبة ٠/٢٠. خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢/٨١ ، وهو معدل يفوق معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد بنحو المرة ونصف المرة خلال تلك الفترة حيث يقدر هذا المعدل الأخير بنحو ٠/٠٨ في السنة في المتوسط .

- ٨ - ومن هنا كان من الضروري تنمية الانتاج المصرى تنميه متوازنيه وشامله بحيث تحقق فى النهايه صفة الترابط والتكامل بين قطاعات الاقتصاد المصرى مما لا يترتب عليه سبق احد هذه القطاعات عن الاخرى بما يزيد مطالبه عن امكانياتها أو يتخلف عنها فيعوق تقدم القطاعات الاخرى .

وهذا يتطلب أن يكون الانتاج السلعى هو العمود الفقرى لتنمية الانتاج المصرى ، ولا يعنى هذا أن انتاج الخدمات ليس ضروريا أو مفيدا بل على العكس فمن الضرورى تنمية انتاج الخدمات الانتاجيه المرتبطه ارتباطا مباشرا ووثيقا بالمشروعات الزراعيه والصناعيه كالنقل والمواصلات وكذلك انتاج الخدمات الاساسيه للمجتمع كالتعليم والصحه . ولكن اعتبار ان يكون الانتاج السلعى هو العمود الفقرى لتنمية الانتاج انما ينبثق من الحقيقه القائله بأن كل دخل متولد من الانتاج الخدمى يذهب جزء أساسى منه للاستهلاك السلعى ، ولهذا فلا بد من الحرص على زيادة الانتاج الزراعى والصناعى زياده تواكب الزيادة الكليه للدخول من كل قطاعات النشاط الاقتصادى وبغير ذلك يزيد الطلب على السلع بمعدلات أعلى بكثير من زيادة المعروض منها فتتجه الاسعار نحو الارتفاع ويضطر المجتمع الى الاستيراد من الخارج على نحو متزايد .

وتتطلب زيادة المنتجات الاستهلاكيه الزراعيه والصناعيه مستلزمات انتاج متزايدة ومن ثم فلا بد من تنمية انتاج مستلزمات الانتاج بقدر الامكان محليا ومولا الى انتاج الآلات ذاتها اللازمه لعمليات الانتاج

الجاريه والمتمكرره والتي لاتستلزم تكنولوجياه خاصه ومتقدمه ، فلا يتصور
مثلا أن نستمر فى الاعتماد على الخارج فى توفير الجرارات أو فى الحصول
على معدات المخابز الاليه أو المحالج أو حتى مصانع السكر والأسمنت ،
شاهيك عن آلات وعدد الورش .

- ٩ - ونظرا لأن مواردنا الزراعيه محدوده بعاملين هما : المساحه
القابله للاستصلاح بعد استنزال ماأكله العمران من الاراضى الزراعيه
والموارد المائيه ، فإنه بالاضافه الى ضرورة العمل على حسن ادارة
الزراعه المصريه لتنظيم العائد منها على الاقتصاد الوطنى ككل وليس
العائد على المزارع فقط ، فان مستقبل نمو الانتاج فى مصر فى الأجل
الطويل مرتبط الى حد كبير بالصناعه حتى مع استيراد المواد الاوليه ،
وماعليتنا الا أن نحول عمل ثروتنا الأساسيه من البشر الى سلع تشبع
احتياجات السوق المحلى وتترك فائضا للتصدير نواجه به احتياجاتنا من
الاستيراد .

والنقطه التى نحب أن نؤكددها هنا هى أن الناتج الصناعى المصرى
والذى يعتبر جزءا صغيرا من حجم الناتج المحلى الاجمالى حيث أنه لايمثل
فى الوقت الراهن الا نحو ٠/١٣ الى ٠/١٤ منه فاننا اذا نمناه بسرعه
فانه يصبح بعد فتره وجيزه كميته اكبر من جزء آخر اكبر من هذا الجزء
الصغير ولكنه ينمو بسرعه بطيئه . اننا اذا رفعنا معدل نمو الناتج
الصناعى الى نحو ٠/١٠ سنويا فان الكميته الاصليه أو الابتدائيه لهذا
الناتج سوف تتزايد باكثر من المثلين ونصف المثل خلال عقد واحد وبمقدار
يتراوح بين ٦ و ٧ أمثالها خلال عقدين . أما اذا نجحنا فى رفع معدل
النمو الناتج الصناعى الى ٠/١٥ فان هذا الناتج سيتضاعف كل خمس سنوات
ويبلغ أربعة أمثاله فى عشر سنوات ويزيد ١٦ مثلا فى عشرين سنه . ومن
ثم فان الجهود التى تبذل خلال السنوات القلائل الاولى للدفعه القويه

للتصنيع ستدر عائدا كبيرا خلال عقد أو عقدين .

على أن رفع معدل نمو الانتاج الصناعى والمحافظة عليه عند هذا المستوى دون التعرض للركود أمر يستلزم التخطيط الصناعى العلمى السليم كما يتطلب كذلك التنظيم السياسى والاجتماعى القادر على استشارة حوافز المجتمع لتعظيم الانتاج الصناعى .

وفى هذا الصدد يجب الاسراع بتصويب هيكل رؤوس أموال شركات القطاع العام الصناعيه وكذلك فى شركات القطاع العام عموما ، واعادة النظر فى السياسه الحاليه كتوزيع أرباح تلك الشركات بحيث تسمح باحتجاز جزء مناسب للوفاء باحتياجات الاحلال والتجديد بدلا من استمرار العمل بالنظام الحالى الذى يستند الى اخضاع التوزيعات لقواعد محدده لاتراعى الظروف الخاصه بالوحدات المختلفه .

كذلك يجب اعادة النظر فى سياسة التسعير فى شركات القطاع العام الصناعيه وشركات القطاع العام عموما وأن يكون أساس هذا التسعير هو "السعر الاقتصادى" الذى يسمح بتغطية تكاليف الانتاج مع اضافة هامش ربح معقول يتناسب مع نوعية السلع والخدمات المنتجه ، على أن يتم أسعـار السلع الضروريه لأفراد الشعب بسعر يكفل التكاليف المتغيره للانتاج على الأقل ، أما السلع الكماليه فتسعر على أساس يكفل تحقيق ربح مناسب يمكن من استرداد تكلفة رأس المال المستثمر لتمويل متطلبات الاحلال والتجديد . كذلك يجب فصل سياسة الدعم عن سياسة التسعير ، ففى الحالات التى ترى فيها الدوله ضرورة لتوفير السلع أو الخدمات بأسعار اجتماعيه لصالح الطبقات غير القادره فلا بد أن يتم ذلك بشراء الدوله لهذه المنتجات من الشركات المختلفه بالأسعار الاقتصاديه واتاحتها للمستهلك بالأسعار الاجتماعيه التى تراها مناسبه على أن تتحمل الخزانه العامه للدوله الفرق بين السعريـن الاقتصادى والاجتماعى .

وبالاضافه الى ذلك يجب العمل على رفع مستوى جودة الانتاج الصناعى بحيث ننتقل من مرحلة "تصدير الفائض" الى مرحلة "الانتاج من أجل التصدير" وهذا يتطلب بالاضافه الى تنمية وتطوير القطاع العام أن نهيبء المنساح الملائم لازدهار القطاع الخاص والاستثمار العربى والاجنبى - الانتاجى - لقيامها جميعا بدور فعال فى هذا الخصوص ، كما يتطلب اضافة أبعاد جديده الى مجالات الانتاج الصناعى باكتسابها بعض الفنون التكنولوجيه المتطوره التى تضمن للانتاج الوطنى موقفا أفضل بين مجالات الانتاج العالمى وتسمح للمصادر المصرىه بمنافسة أفضل فى الأسواق الخارجيه .

وفوق هذا وذاك يجب تطوير النظم الاداريه فى القطاع العام ، ومن أهمها أن تقوم الاداره فى شركات القطاع العام وفقا للأصول العلميه الحديثه لتحقيق ارتفاع مستوى الاداء على أساس معايير محدده يأتى فى مقدمتها خلق وتعظيم الفائض المالى بحيث يتم تقييم أدائها فى ضوء هذه المعايير فى النهايه . كذلك يجب أن توضع أهداف محدده لكل شركه مثل رفع مستوى الاداء وزيادة الانتاج وزيادة المبيعات وزيادة التمدير . هذا بالاضافه الى ترشيد سياسات العماله المطبقه حاليا ومن أهمها التطبيق العملى لسياسة الثواب والعقاب والعنايه بالتدريب ورفع الكفايه الانتاجيه .

وأخير يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن تنمية الانتاج المصرى تعتمد أولا وأخير على العمل والعرق وأنه لامعجزه فى الاقتصاد ولامجال للتعلق بحل سحرى لمشكلة الانتاج والتنميه فى مصر . وفى هذا الصدد نقرر أننا اذا تركنا جانبا التقديرات حول مستقبل البترول والغاز الطبيعى فى مصر مما يشوبها من تفاؤل أو تحفظ فإنه ينبغى أن نعى تماما أن البترول - وحده - لن يحل مشكلة الفقر أو رفع مستوى المعيشه فى أى مجتمع الا اذا توافر شرطان ندرا أن يجتمعا وهما : الوفرة الشديده فى المخزون البترولى والقلبه البالغه فى عدد السكان ، فاذا تخلف أحدهما لم تتوفر الموارد الكافيه للتنميه . ويكفى أن نشير هنا الى أن كلا من الكويت ونيجيريا تصدر نفيس

الكمية تقريبا ولكن متوسط دخل الفرد في الاولى تجاوز ١٥ الف دولار في حين أنه لم يزد في الثانية عن ٥٦٠ دولار ، ذلك أن سكان الكويت في أعلى التقديرات يبلغ نحو ١٢ مليون نسمة بينما سكان نيجيريا تربو على ٨٠ مليون نسمة . كذلك فإن انتاج البترول اليومى في اندونيسيا يبلغ تقريبا نحو ثلاثة أمثال انتاجه في مصر ومع ذلك فإن متوسط دخل الفرد فيها يقل عن متوسط دخل الفرد في مصر .

كذلك فإن المعونات الاجنبية وهى فى الأغلب الأعم قروض شتملها الأجيال القادمة يجب ألا تكون بديلا عن الجهد الوطنى ، بل يجب أن تكون اضافة اليه ، ويقدر ماينج المجتمع فى تعبئة الجهد الوطنى ورفع كفاءته بقدر مايزداد مردود التعاون الدولى وتحسن شروط الحصول على المعونات الاجنبية .

- ١٠ - هناك من يعتقد أن النموذج التقليدى للتنمية هو النموذج المعقول اقتصاديا للدول النامية . ويقوم هذا النموذج على أساس أن اقتصاديات الدول النامية تتميز بندرة فى رأس المال وفائض فى الأيدى العاملة ، وفى مثل هذه الظروف ينبغي استخدام رؤوس أموال جديدة بأقصى درجة من الكفاءة حتى يمكن تشغيل فائض العمل وحتى تتمكن تلك الدول من زيادة دخولها القومي . وليس هناك صعوبة فى تحقيق ذلك اذا ماوجه الاستثمار الى مد العمل الفائض بالعدد والآلات الرخيصة دون توجيه هذا الاستثمار الى الآلات المعقدة المرتفعة التكاليف ، فطالما أمكن استخدام معدات أكثر لتشغيل عمل أكثر وبكمية محدودة من رأس المال فإن هذا النموذج يصبح مواتيا لتلك الدول ، وبمعنى آخر فبدلا من استخدام عدد قليل نسبيا من الجرارات الزراعية وغير ذلك من العدد والآلات الزراعية المعقدة الباهظة التكاليف يصبح من الأوفر استخدام كمية من العدد والآلات الزراعية التى تستخدم عددا كبيرا من العمال عند مستويات منخفضة من الانتاجية . وبناء على هذا النموذج وجب على الدول النامية وهى تتلمس طريق التنمية الاقتصادية أن تختار تلك

الصناعات التى تتطلب القليل من رأس المال بالنسبة للعمل أى الصناعات ذات كثافة العمل العاليه . وهذا يعنى أن النموذج التقليدى يستلزم فى المرحله الاولى للتصنيع تفضيل الصناعات اليدويه على الصناعات الآليه والصناعات ذات الطابع الاستهلاكى على الصناعات ذات الطابع الانتاجى أو بمعنى آخر تفضيل الصناعات الخفيفه على الصناعات الثقيله حيث أن الأولى سريعة العائد لأنها تزيد من عرض السلع الاستهلاكيه اللازمه للاستهلاك المحلى أو التصدير أو لكليهما معا .

ويعتمد هذا النموذج التقليدى - من الناحيه النظرية - على أساس الجمع بين "نظرية الانتاجيه الحديه" و"نظرية التكاليف النسبيه" . فبناء على نظرية الانتاجيه الحديه تميل أسعار عناصر الانتاج ذات الندره النسبيه الى الارتفاع بينما تميل عناصر الانتاج ذات الوفرة النسبيه الى الانخفاض ، وفى هذه الحاله يصبح العمل العنصر الوفير نسبيا بينما يصبح رأس المال العنصر النادر نسبيا ، ومن ثم وجب التركيز على طرق الانتاج وعلى الصناعات التى تستخدم المزيد من العمل أو تتميز بكثافة العمل اذ أنها الأرخص نسبيا . أما بالنسبه لنظرية التكاليف النسبيه فانه يبرز الأسلوب الاقتصادى فى استغلال الموارد القوميہ ، بل ربما يصبح من الأفضل بناء على تلك النظرية أن تصدر الدوله جزءا من منتجات هذه الصناعات ذات كثافة العمل العاليه وتستورد فى مقابل ذلك العدد والآلات على اعتبار أن هذا الاجراء أفضل من استخدام العمل ورأس المال بطريقه غير اقتصاديه لانتاج العدد والآلات محليا .

وعلى هذا الأساس النظرى ظهرت نظرية "مراحل النمو" ومؤدى هذه النظرية هو التركيز فى البدايه على الأساليب البدائيه فى الانتاج وهى الأساليب التى تستخدم المزيد من العمل فى العمليه الانتاجيه وعلى الصناعات

التي تتطلب بطبيعتها القليل من رأس المال ، وقد تبدأ بعد ذلك مرحلة تالية عندما يزيد تراكم رأس المال وتتناقص البطالة العمالية بأن تنتقل الدولة الى استخدام الاساليب الانتاجية الفنيه والأكثر تقدما فتنشئ نوعا من الصناعة يتميز باستخدام المزيد من رأس المال ، وبمرور الوقت اذا سارت الدولة في طريق التقدم وشاركت الدول المتقدمه في نضجها الاقصادى استطاعت حينئذ انتاج السلع الرأسماليه واستيراد مايلزمها من المواد الغذائية والخامات بل وحتى بعض ما تحتاجه من السلع الصناعيه الاستهلاكيه من الدول الأقل تقدما .

وفى الحقيقه فان محاولة اقحام هذا النموذج التقليدى - وهو النموذج الذى جرى تطبيقه فى القرن التاسع عشر - على الدول الناميه بما فى ذلك مصر ينطوى فى حد ذاته على مبدأين : الأول هو البدايه والثانى هو التدرج ، أما عن البدايه فهو تطبيق نموذج اقتصادى ساد ابان القرن التاسع عشر وفى فترة تختلف تماما عن الفتره التى تعيشها الدول الناميه بما فى ذلك مصر فى القرن العشرين ، وأما عن التدرج فاننا بتطبيق هذا النموذج التقليدى فى الدول الناميه بما فى ذلك مصر نحتم عليها ان تسير متدرجه فى مشروعاتها الانتاجيه ونباعد بينها وبين المشروعات الكبرى أو الاستراتيجيه .

كذلك فان هذا النموذج التقليدى يعتمد على وجه نظر "ستاتيكيه" تسقط من الحساب بعض العوامل الهامه فى النمو التى عندما نأخذها فى الحساب نصل الى نتيجة مؤداها أن الطريق الذى يعمل على زيادة حجم الناتج والتوظيف طبقا للظروف الحاضره ليس بالضروره الطريق الذى يحقق أقصى إمكانيات النمو الاقصادى بل ربما يكون العكس هو الصحيح اذ أن السياسه التى تحقق أقصى إمكانيات النمو متى اذا كانت على حساب الاقلال المباشر والسريع لحجم الناتج والتوظيف عما كان يحدث فى ظل سياسة أخرى بديله ستؤدى

الى نمو كل من الناتج والتوظيف بسره أكبر ولن يمضى وقت طويل حتى يصبح كل من الناتج والتوظيف أكبر مما كانا عليه فى فترة تاريخيه سابقه ، والنقطه التى نؤكددها هنا هى أن أى جزء صغير من المجموع ينمو بسره يصبح بعد فتره وجيزه كميه أكبر من جزء آخر أكبر من هذا الجزء الصغير ولكنه ينمو بسره بطيئه .

وهنا يجب أن نوضح أننا لانقصد بامكانيات النمو الحدود الماليه على المبالغ التى يمكن استثمارها فى سبيل النمو وإنما نحن نقصد هنا حدود الانتاج أى الموارد الحقيقيه المتاحة فضلا عن امكانيات الانتاج المتوافره ونوعيه هذه الامكانيات ومطابقتها لما هو مطلوب فعلا ، إذ أن حدود الانتاج ذات انواع مختلفه ومع ذلك فقد تنفرد أحد هذه الحدود أو بعضها بالاهميه فى موقف معين فتصبح ذات اهميه كبرى على ماعداها من الحدود الأخرى لأنها فى هذه الحاله تلعب الدور الأساسى الفعال . فإذا أمكن توجيه الموارد الانتاجيه المتاحة نحو القضاء على نقط الاختناق تصبح هذه الموارد أكثر اسهاما فى دفع عجلة النمو عما لو استخدمت بأية طريقه أخرى . وبهذا المعنى فإن رفع النمو والنهوض به يعتمد على طريقه استخدام الفائض المعد للاستثمار أكثر مما يعتمد على الحجم الابتدائى لهذا الفائض * .

ونتيجه لذلك فإن النموذج الأفضل للتنميه لمصر وللكثير من الدول الناميه — ذات الحجم الكبير من السكان والسوق الواسعه اللازم لقيام الصناعه كما تقرره "اقتصاديات النطاق" والمزايا الانتاجيه للتخصص" — هو ذلك النموذج الذى يركز على الصناعات ذات الطابع الانتاجى وهى الصناعات الرأسماليه والوسيطه وعلى الأخص الصناعات الرأسماليه مع إعطاء الاهميه المناسبه للصناعات ذات الطابع الاستهلاكى لتلبية الاحتياجات الأساسيه

* يمكن مراجعه ذلك فى : موريس دوب : التنميه والدول الناميه (الموضوع الخامس) . وقد عربه الدكتور صلاح الدين نامق عام ١٩٦٦ .

للجماهير العريضة للشعب ولاحتياجات التصدير ، ذلك أن هذا النموذج — شأنه أن يعمل على زيادة الفائض المخصص للاستثمار عن طريق توجيه نسبة عالية من الاستثمار لفروع الصناعات ذات الطابع الانتاجي مثل انتاج الحديد والصلب وانتاج العدد والآلات وانتاج مواد البناء والتشييد والتي من شأنها أن تعمل على رفع معدل النمو في المستقبل لسبب واضح وبسيط وهو أننا نستطيع أن نحصل على منتج اكبر من الصلب والآلات في المستقبل اذا ركزنا على هذه الفروع من الانتاج . وبمعنى آخر فان انتاج العدد والآلات لزيادة انتاج العدد والآلات في المستقبل أفضل بكثير لمقتضيات النمو الاقتصادي من اقامة العدد والآلات التي من شأنها انتاج الكثير من فروع انتاج الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي .

ومن ثم فانه من غير الصواب الحديث عن حجم معين من الاستثمار أو معدل معين من الاستثمار بشكل منفصل عن كيفية استخدام هذا الاستثمار كما لو كان هذان المتغيران منفصلين بعضهما عن بعض ، ذلك أن طريق استخدام مخصص الاستثمار سوف يؤثر بالضرورة في الحجم الكلي للاستثمار في المستقبل .

على أن تنفيذ سياسة اقتصاديه ذات معدلات عاليه للنمو تتضمن في الحقيقه تعارضا ينشأ بعد مدة قصيرة بين متطلبات النمو وبين التوسع السريع في العماله والاستهلاك . فاذا كان اهتمام المسؤولين موجه نحو أهداف قصيرة المدى أصبح التوسع في العماله والاستهلاك الهدف المسيطر . أما اذا نظر المسؤولون الى الأمد الطويل زال هذا التعارض بين متطلبات النمو والتوسع في العماله والاستهلاك طالما أن سياسة المعدل المرتفع للنمو ستؤدي الى التوسع ليس فقط في الاستثمار بل التوسع ايضا في العماله والاستهلاك ، وسوف يتحقق ذلك اذا ما استخدمنا نسبة كبيره من الأيدي العامله في الانشاء والتعمير وغير ذلك من الانشطه الاقتصاديه الأخرى الحافزه للنمو . ومع ذلك

لا ينبغي الانتظار طويلا لنرى زوال هذا التعارض ذلك أن قوى التوسع الذاتي
للمنمو سوف تؤدي عملها التلقائي طالما يرتفع معدل النمو الى مستوى اعلا من
مستواه المنخفض السابق .

غير أننا ونحن نسلك طريق الصناعات الانتاجيه أو الصناعات الثقيله
لنقصد أن نستثمر كل ماخص لقطاع الصناعه فى فروع الصناعات الانتاجيه ، بل
ان التوسع فى فروع الصناعات الاستهلاكيه أمر مطلوب كذلك لمواجهة الاحتياجات
الأساسيه المتزايديه من السلع الصناعيه الاستهلاكيه اللازمه لكل من الاستهلاك
المطلى والتصدير . كذلك فان التوسع فى فروع الصناعات الاستهلاكيه أمر له
أهميته اذا أردنا زياده حجم التوظيف أو العماله فى المجتمع المصرى . ولكن
كل ماقصده أن يكون معدل التوسع فى فروع الصناعات الانتاجيه أعلى من معدل
التوسع فى فروع الصناعات الاستهلاكيه للأسباب السابق مناقشتها .

كذلك فأننا ونحن نسلك طريق الصناعات الانتاجيه أو الصناعات الثقيله
لنقصد التغالى فى تطبيق أساليب التقنيه الحديثه (التكنولوجيا) بصرف النظر
عن النفقات اللازمه لاستخدامها ذلك أن النتائج النهائيه المترتبه على هذا
الاستخدام سوف تخفض الفائض بدلا من زيادته اذ ان عدد وآلات قليله من النوع
الغالى الثمن تستوعب معظم مخصص الاستثمار من شأنها ان تقلل من انتاجيتها
المرتفعه للاقتصاد نتيجه لفضالة عددها . وبناءً عليه يجب ان يكون مستوى
التقنيه الحديثه (التكنولوجيا) التى ينصح بادخالها فى الصناعه المصريه
هى التقنيه المناسبه اقتصاديا والمتطوعه لظروف الاقتصاد المصرى .

الفصل الثاني

تطور سعة الفجوة الغذائية

والطريق التي تسفيقها

نقاس الفجوة الغذائية بالفرق بين مجموع الاحتياجات من الاستهلاك النهائي والوسيط من السلع الغذائية وبين مجموع الانتاج المحلي من تلك السلع ، ومن ثم فانها تعكس المحصلة النهائية للعوامل المحددة لكل من الاحتياجات الكلية والانتاج المحلي .

فقد تبين من دراسة الاحصاءات الخاصة بكل من الانتاج المحلي والاحتياجات والواردات لاهم السلع الزراعيه الرئيسيه أن مجموع الاحتياجات من تلك السلع قد حقق ازديادا سريعا واسعا النطاق فقد ازدادت احتياجات القمح من نحو ٢٠ مليون طن عام ١٩٦٠ الى نحو ٤٠ مليون طن عام ١٩٧٤ ثم الى نحو ٧٢ مليون طن عام ١٩٨٠ ، أي أن الاحتياجات القمحيه فيما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ أي في خلال ست سنوات ازدادت بنحو ٢٧ مليون طن أو بنسبة ٠.٦٣ / . وبالمثل ازدادت الاحتياجات من الذره الشاميّه من نحو ١٦ مليون طن عام ١٩٦٠ الى ٢٩ مليون طن عام ١٩٧٤ ثم الى ٤٢ مليون طن عام ١٩٨٠ ، أي أن الاحتياجات من الذره الشاميّه فيما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ ازدادت بنحو ٢٦ مليون طن أو بنسبة ٠.٤٤ / .

وبالنسبه للسكر فبينما بلغت الاحتياجات نحو ٢٩٥ الف طن عام ١٩٦٠ اذ بها تتضاعف تقريبا لتبلغ نحو ٥٧٣ الف طن عام ١٩٧٤ ثم تتضاعف مره أخرى لتبلغ نحو ١١٥٤ الف طن عام ١٩٨٠ ، أي أن هذه الاحتياجات قد تضاعفت في آواخر السبعينيات خلال ست سنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٨٠ بينما

استغرقت هذه المضاعفه نحو ١٤ سنه فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٤ .

وبالنسبه للزيوت فان طفره واسعه النطاق فى الاحتياجات تحققـت فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٤ حيث ازدادت من نحو ١٣١ الف طن الى ٤١٠ الف طن ، وهو مايوازى تقريبا مجموع الاحتياجات من الزيوت فى عام ١٩٨٠ والبالغ نحو ٣٩٧ الف طن .

وشهدت الست سنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٨٠ قفزات واسعه النطاق للاحتياجات من المنتجات الحيوانيه ، فبينما ازدادت تلك الاحتياجات من اللحوم الحمراء من ٢٥٣ الف طن عام ١٩٦٠ اذ بها تزداد الى نحو ٣٠٣ الف طن فى عام ١٩٧٤ ثم الى نحو ٤٤٨ الف طن فى عام ١٩٨٠ . غير أن ازدياد الاحتياجات كان أوسع مدى بالنسبه لكل من اللحوم البيضاء والالبان ، اذ بينما قدرت الاحتياجات من لحوم الدواجن بنحو ٥٦ الف طن عام ١٩٦٠ اذ بها تبلغ نحو ١١١ الف طن فى عام ١٩٧٤ ثم تتضاعف فى السنوات الاخيره من السبعينيات لتبلغ نحو ٢١٢ الف طن فى عام ١٩٨٠ ، أما الاحتياجات من الالبان فقد ازدادت من نحو ١٨ مليون طن فى عام ١٩٦٠ الى نحو ١٨ مليون طن عام ١٩٧٤ ثم تتضاعفت تقريبا لتبلغ مايزيد قليلا عن ٣ مليون طن فى عام ١٩٨٠ .

أما فيما يختص بالاسماك فقد زادت الاحتياجات منها خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٠ زياده كبيره ، اذ ازدادات من نحو ١٢٩ الف طن فى عام ١٩٧٤ الى نحو ٢٨٠ الف طن فى عام ١٩٨٠ ، أى ساكثر من المره .

وبين الجدول التالى تطور سعة الفجوه الغذائيه ومعدلات الاكتفاء الذاتى لبعض السلع الزراعيه الرئيسيه فيما بين أعوام ١٩٦٠ و ١٩٧٤ و ١٩٨٠ (بالالف طن مترى) .

تطور سعة الفجوة الغذائية لبعض السلع الزراعيه الرئيسيه

فيما بين أعوام ١٩٦٠ و ١٩٧٤ و ١٩٨٠

"بالالف طن مئري"

السلعه	١٩٦٠				١٩٧٤				١٩٨٠			
	الانتاج المحلي	الواردات	مجموع للاحتياجات	معدل الاكتفاء الذاتي	الانتاج المحلي	الواردات	مجموع للاحتياجات	معدل الاكتفاء الذاتي	الانتاج المحلي	الواردات	مجموع للاحتياجات	معدل الاكتفاء الذاتي
القمح (بمافى ذلك الدقيق	١٤٤٣	٦٢٤	٢٠٦٧	٦٩٨	١٨٦٠	٢٦٠١	٤٤٦١	٤١٦	١٧٩٦	٥٤٢٣	٧٢١٩	٢٤٨
الذره الشاميه	١٥٠٠	٩٥	١٥٩٥	٩٤٠	٢٥٠٨	٣٨٨	٢٨٩٦	٨٦٦	٣٢٣١	٩٤٤	٤١٧٥	٧٧٤
الفول	٢٠٨	٢٢	٢٣٠	٩٠٤	٢٥٣	٧	٢٦٠	٩٧٣	٢٢٥	٣٧	٢٦٢	٨٥٩
العفس	٤٨	٤	٥٢	٩٢٣	٥٦	١٠	٦٦	٨٤٨	٧	٦٩	٧٦	٩٢٢
السكر	٣٣٧	٤٢-	٢٩٥	١١٤٠	٥٥٠	٢٣	٥٧٣	٩٦٠	٦٦٢	٤٩٢	١١٥٤	٥٧٤
الزيت	١٢٥	٦	١٣١	٩٥٤	١٤٩	٢٦١	٤١٠	٣٦٣	١٣٥	٢٦٢	٣٩٧	٣٤٠
اللحوم الحمراء	٢٣٩	١٤	٢٥٣	٩٤٥	٣٠٢	١	٣٠٣	٩٩٧	٣٣٦	١١٢	٤٤٨	٧٥٠
اللحوم البيضاء	٥٦	٠٠	٥٦	١٠٠٠	١١٠	١	١١١	٩٩١	١٣٦	٧٦	٢١٢	٦٤٢
الالبان	١٠٥٤	٨٥	١١٣١	٩٢٥	١٦٩٢	١٣٨	١٨٣٠	٩٢٥	١٨٦٥	١١٤٨	٣٠١٣	٦١٩
الاسماك	١٢٠	٧	١٢٧	٩٤٥	١١٠	١٩	١٢٩	٨٥٣	١٥٠	١٣٠	٢٨٠	٥٢٦

المصدر : وزارة الزراعه

ولقد عجز الانتاج المحلى من السلع الزراعيه الرئيسيه عن مقابله الزياده المطرده فى مجموع الاحتياجات منها مما انعكس بدوره فى زياده الواردات من تلك السلع ، ومن ثم تراجع معدل الاكتفاء الذاتى لتلك السلع الزراعيه الرئيسيه . فبينما كانت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح تبلغ نحو ٠/٠٦٩٨ عام ١٩٦٠ اذ بها تنخفض الى نحو ٠/٠٤١٦ عام ١٩٧٤ ثم الى ٠/٠٢٤٨ عام ١٩٨٠ . وبالمثل انخفض معدل الاكتفاء الذاتى من الذره الشاميه من نحو ٠/٠٩٤ ثم الى ٠/٠٨٦٦ عام ١٩٧٤ ثم الى ٠/٠٧٧٤ عام ١٩٨٠ . وقد تراجع معدل الاكتفاء الذاتى لكل من الفول والعدس الى ٠/٠٨٥٩ و ٠/٠٩٢٢ عام ١٩٨٠ على التوالي . كذلك تراجع معدل الاكتفاء الذاتى فى السكر تراجعا كبيرا ، فبينما فاق انتاج السكر احتياجاته فى عام ١٩٦٠ وصدر منه نحو ٤٢ ألف طن فى تلك السنه ، اذ بهذا المعدل يتناقص الى نحو ٠/٠٩٦ عام ١٩٧٤ ثم الى نحو ٠/٠٥٧٢ عام ١٩٨٠ . أما بالنسبه للزيوت فان الفتره ١٩٦٠-١٩٧٤ شهدت التراجع الواسع النطاق فى معدل الاكتفاء الذاتى من تلك السلع حيث تناقص من نحو ٠/٠٩٥٤ عام ١٩٦٠ الى ٠/٠٣٦٣ عام ١٩٧٤ ثم الى ٠/٠٣٤ عام ١٩٨٠ . كما عجز الانتاج المحلى من اللحوم والدواجن والالبان والاسماك عن مجابهة احتياجات المجتمع ، اذ بينما حقق الانتاج المحلى استكفاء يكاد يكون كاملا من تلك السلع فى عام ١٩٦٠ ، اذ بذلك الاستكفاء يتراجع قليلا فى عام ١٩٧٤ ، غير ان هذا التراجع يشتد وطأته ويعجز الانتاج المحلى من الوفاء باحتياجات المجتمع من اللحوم فى عام ١٩٨٠ ، حيث تراجع معدل الاكتفاء الذاتى لتلك السنه الاخيره الى نحو ٠/٠٧٥ . بالنسبه للحوم الحمراء ونحو ٠/٠٦٤٢ . بالنسبه للحوم البيضاء ونحو ٠/٠٥٣٦ . بالنسبه للاسماك ونحو ٠/٠٦١٩ . بالنسبه للالبان .

وتبين تلك المؤشرات بكل صورها أن الفجوه الغذائيه قد اتسعت خلال السبعينيات بمعدلات كبيره ، وبعد ذلك أمرا بالغ الخطوره اذ يعكس

ازدياد التبعيه الغذائيه مما ينطوى على تهديد واسع النطاق للامن الغذائى
المصرى .

وترجع هذه الظاهره الى العديد من العوامل التى يمكن اجمالها — ٢ —
فى التالى :-

١- ازدياد معدلات الاستهلاك من السلع الزراعيه الغذائيه بدرجة تفوق اتساع
نظيرتها فى الستينيات . والمقصود بالاستهلاك ليس الاستهلاك الأدمى المباشر الفجوه
عليها (أى الاستهلاك النهائى) ، ولكن أيضا الاستهلاك الوسيط ، اذ حدث الغذائيه
توسع فى استخدام هذه السلع فى أغراض أخرى كالعلف الحيوانى ومدخلات
الصناعم الغذائيه كالنشا والجلوكوز والمرطبات .

فقد زادت الاحتياجات الفرديه فيما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ من
القمح (بما فى ذلك الدقيق) من نحو ١٢٣ كيلو جرام الى ١٧١ كيلو جرام
بمعدل زياده سنوى ٠/٠٤٨ . ومن الذره الشاميه من نحو ٨٠ كيلو جرام الى
٩٩ كيلو جرام بمعدل زياده سنوى ٠/٠٧٨ . ومن اللحوم الحمراء من نحو
٨ كيلو جرام الى ١١ كيلو جرام بمعدل زياده سنوى ٠/٠٤٧ . ومن اللحوم
البياض (الدواجن) من نحو ٣ كيلو جرام الى ٥ كيلو جرام بمعدل زياده
سنوى ٠/٠٧٦ . ومن الالبان من نحو ٥١ كيلو جرام الى ٧٢ كيلو جرام بمعدل
زياده سنوى ٠/٠٥ . ومن الاسماك من نحو ٤ كيلو جرام الى ٧ كيلو جرام
بمعدل زياده سنوى ٠/٠٨٣ .

أما بالنسبه للاحتياجات الفرديه من الفول والعدس والزيوت
فقد انخفضت فى كل من الفول والزيوت بينما شئت بالنسبه للعدس ،
اذ انخفضت هذه الاحتياجات الفرديه فيما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ من الفول
من نحو ٧ كيلو جرام الى ٦ كيلو جرام بمعدل سنوى ٠/٠٢٢ . ومن الزيوت
من نحو ١١ كيلو جرام الى ٩ كيلو جرام بمعدل سنوى ٠/٠٢٨ . بينما شئت
الاحتياجات الفرديه من العدس عند مستوى ٢ كيلو جرام فيما بين السنتين
المذكورتين .

والرأى أن التوسع الكبير فى استهلاك القمح والذره الشاميه يعزى الى عديد من العوامل يقع على رأسها السياسه السعريه والتمسك بدعم اسعار هاتين السلعتين ومنتجاتها مما ترتب عليه أن اصبحت رخيصه بالنسبه لعداها من السلع الاخرى ، بل أن سعر الدقيق اصبح يقل عن نظيره لنفس وحده الوزن من تبين القمح أو الرده ومن ثم تحول المنتجون الى استخدام القمح ومنتجاته كالدقيق والخبز فى تغذية الحيوانات والدواجن ، ومن ناحيه أخرى أصبح اعتماد الزراع على القمح ومنتجاته المتوفر بالمراكز الحضريه أقل تكلفه من انتاجه ومن ثم تحولوا الى الحضر لاستيفاء احتياجاتهم الاستهلاكيه ، هذا بالاضافه الى الهجره المستمره من الريف الى الحضر ومايتبعه من تغير النمط التفصيلى للسكان وكذلك تحول سكان الريف من استهلاك الذره الشاميه والرفيعه كغذاء آدمى الى القمح ومنتجاته .

٢- ركود الانتاج الزراعى والمتمثل فى ضآله معدلات نموه ، بالاضافه الى تركيز الجهود خلال تلك الحقبه من الزمن فى انتهاج سياسه مؤداها الاعتماد على الاستيراد كمصدر أساسى لتوفير احتياجات الاستهلاك بدلا من الاعتماد على تنمية الانتاج الزراعى بمعدلات عاليه .

- ٣ - ان الفجوه القائمه بين الانتاج والاحتياجات (الاستهلاك) قد كلفت مصر خلال عام ١٩٨١ نحو ٣ مليارات من الجنيهات أنفقتها فى استيراد السلع الزراعيه وعلى الاخص الغذائيه بزياده تقدر بنسبه نحو ٢٠/٠ عن العام السابق ١٩٨٠ . وفى ضوء الزيادات المتتاليه فى الاسعار العالميه للفجوه للواردات الزراعيه فأن استمرار هذا المعدل سيشكل اشرا اقتصاديه خطيره مالم يتم عمل شئ لتغيير الاتجاهات السائده فى الوقت الحاضر .

ويكفى أن نشير هنا الى أن الدراسات التى قام بها معهد التخطيط القومى عن قضايا التخطيط والتنميه والحوار حول مصر فى مواجهه القرن ٢١ تشير الى مدى ضخامة الفجوه الغذائيه للسلع الرئيسيه - القمح والذره

والأرز والسكر وزيت الطعام واللحوم الحمراء - المتوقعه فى نهاية هذا القرن - أى فى سنة ٢٠٠٠ - اذا استمرت العوامل التى سادت خلال سنين السبعينيات بالنسبه للإنتاج والاستهلاك من تلك السلع على حالها ، وذلك كما يتضح من البيان التالى

حجم الاستهلاك للسلع الغذائية الرئيسيه
ونسبة المستورد منها
عام ٢٠٠٠

السلعه	حجم الاستهلاك (بالمليون طن) *	نسبة المستورد منها (نسبة مئوية %)
القمح	١١ر٥	٨٥
الذره	٥ر٢	٥٥
الأرز	٢ر٤	٣٨
الفول	١ر٢	٧٨
السكر	٢ر٥	٨٠
الزيت	١ر١	٩٠
اللحوم الحمراء	٠ر٨	٥٦
الدواجن والاسماك	٠ر٦	٣٤
الخضروات	١٢ر٩	٠٠

* تقديرات وزارة التموين

المصدر: معهد التخطيط القومى

وبناء على ذلك فانه فى ضوء استمرار معدلات الزياده الحاليله
للسكان واستهلاك الفرد من المواد الغذائيه ، فان زياده الانتاج وحدها
لن تضيق الفجوه بين الانتاج والاستهلاك وعلى ذلك وجب اتخاذ اجراءات فوريه
تستهدف جانبى تلك الفجوه الغذائيه فى آن واحد : جانب خفض التمتعـــــــد
السريع على الطلب من السلع الغذائيه ، وجانب العمل على زياده الانتاج
من المواد الغذائيه الرئيسيه .

- ٤ -
ولاشك ان زياده فاعليه برامج تنظيم الاسره تخفض من معدلات الزياده
فى السكان وبالتالي تعمل على خفض معدلات استهلاك الغذاء ومع ذلك فاننا
يجب ان ننتظر طويلا لنرى فاعليه برامج تنظيم الاسره .
ترشيد
استهلاك
الغذاء

ومن هنا تأتى الخطوه الاساسيه للحد من الارتفاع السريع فى معدل
طلب الفرد أو استهلاك من الغذاء عن طريق ترشيد الدعم او ترشيد الاستهلاك،
ذلك ان طعاما رخيما للغاية بسبب الدعم الحكومى الهائل قد أسهم بلاشك
وبشكل مباشر فى زياده الاستهلاك الفردى أو الطلب على الأعذيه . وقد ترتب
على ذلك توافر القدره عند الافراد على زياده حجم المبدد أو الفضلات
منه . كذلك فان الخبز المدعم بنسبه كبيره يقدم طعاما للدواجن
والماشيه ، وبالإضافه الى ذلك فان الطعام المدعم بنسب كبيره قد شجع على
التوسع فى صناعة تربية المواشى والدواجن وبالتالي زياده استهلاك الحبوب
مثل الذره . وفوق هذا وذاك فان الاسعار المخفضه الثابته للقمح قد حدت
ببيع المزارعين أن يطعموا مواشيم ودواجنهم من انتاجهم من القمح ثم
يقومون بعد ذلك بشراء الخبز والدقيق المدعمين لاستهلاكهم البشرى .

ويمكن ترشيد الاستهلاك من المواد الغذائيه عن طريق العديد من
الاساليب والوسائل التى تناولتها الدراسات المختلفه بهذا الترشيد
فى وزارة التموين وفى الوزارات المعنيه نورد أهمها فى التالى :-

١ - تقليل الفاقد فى النقل وتحسين اساليب التخزين والتعبئه فضلا عن
التوسع فى تصنيع الخضر والفاكهه تعليبا وتجميدا .

٢ - قصر البطاقه التموينيه على ذوى الدخل المحدوده والذين يقدر عددهم بنحو ٢٣ مليون فردا بالمقررات والاسعار المعمول بها حاليا أما الفئات المرتفعة الدخل والبالغ عددهم بنحو ٦٦ مليون فردا وفقا لوزارة التموين فيقترح عدم استفادتهم بالأسعار المدعومه على أن يصرف لهم السلع بذات المقررات المربوطه على البطاقه التموينيه بالاسعار الحره .

٣ - ضبط استهلاك القمح ودقيقه وقصره على الاستهلاك الأدمى بتحسين رغييف الحبز فضلا عن تصحيح الخلل فى الأسعار النسبيه لمجموعه الحبوب بما يحفظ التوازن بين سعر القمح والذره عن طريق رفع سعر اردب الذره وتعديل أسعار الدقيق والحبز لتعكس الزيادات التى تنقرر فى أسعار القمح .

٤ - التحول تدريجيا من الأرز المسموح والذي يزيد فيه نسبة الكسور والشوائب ويباع بـ ٥٠ مليما للكيلو جرام الى الأرز الممتاز المتبأ الذى يباع منه الكيلو بـ ١٤٠ مليما ، مع الاعتماد على الذره فى انتاج النشا بدلا من كسر الارز .

٥ - الاكتفاء بمقررات السكر بالبطاقه التموينيه (وهى بواقع ١٥ كيلو للفرد شهريا نصفها أصلى بسعر ١٠٠ مليما للكيلو والنصف الآخر اضافى بسعر ٣٠٠ مليما للكيلو) وبيعها بسعر متوسط أى بـ ٢٠٠ مليما للكيلو أى بنفس تكلفة الشراء الحالى . ومايزيد عن هذه الكميه فيتم بيعه بالتكلفه الحقيقه أى بدون دعم . وتعتبر الفرصه مواثبه لاتخاذ هذا القرار نظرا لأن مستوى الأسعار العالميه للسكر هى فى حدد السعر المحدد للسكر الحر ، مع مراعاة أن يكون متوفرا فى الأسواق والنظر فى التصريح للقطاع الخاص باستيراده .

٦ - وبالنسبه للزيت فعلى الرغم من تفاوت مقررات الفرد بالبطاقه التموينيه حسب الموطن (تبلغ الحمه أدناها لكل القرى ١٥٠ جم للفرد

شهرية وتصل أعلاها لسكان المدن الساحليه ٦٥٠ جم للفرد شهريا بخلاف بعض المقررات الاضافيه التي تصرف في المناسبات) فانه يمكن تطبيق الاقتراح الخاص بالسكر على الزيت بمعنى الاكتفاء بمقررات البطاقه التموينه وبنفس التكلفة الحاليه ، ومايزيد عن هذه الكميه فيتم بيعه بتكلفته الحقيقيه دون دعم .

٧ - أما فيما يتعلق بمجموعه البروتين الحيوانى فيقترح - فى ضوء اقتصاديات انتاج اللحوم الحمراء - اعطاء الاولويه لتنمية الثروة الداجنه والسمكيه وانهاج سياسة سعريه تكفل تحول جانب من الطلب على اللحوم الحمراء الى اللحوم البيضاء والأسماك ، والحد من استيراد اللحوم المجمده .

ونظرا الى أن معظم هذه المقترحات لاتخرج عن كونها تحريك أسعار السلع التموينيه بصفه عامه أو جزئيه وأنه يصعب تنفيذها دفعه واحده كان على الاداره التموينيه أن تختار التوقيت المناسب لحقن هذه الجرعات الترشيديه فى سوق الاستهلاك .

- ٥ - وفيما يختص بجانب الزياده فى انتاج الغذاء فان مواجهة تلك الفجوه الغذائيه يقتضى دفع عجلة الانتاج الزراعى بتخصيص الاستثمارات اللازمه له مع اعطاء الاهتمام الاكبر لمجموعه الحبوب اذ أنها المكون الرئيسى لغذاء الانسان المصرى حيث تمده بحوالى ٧٠٪ من الاحتياجات الحراريه والبروتين ، هذا فضلا عن ازالة المعوقات والعراقيل التى تعترض انطلاق الانتاج الزراعى نحو تحقيق الاهداف المرجوه .

واذا كانت الاحصاءات العالميه للجداره الانتاجيه لمختلف المحاصيل الزراعيه تعكس مركزا متفوقا لمصر الا أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن جميع الاراضى المزروعه فى مصر هى اراضى مرويه واذا وحدثنا اساس المقارنه أى اقتصرنا على المقارنه بالأراضى المرويه فى الولايات المتحده

وبعض الدول الأخرى لاتضح لنا مدى الهوة بين الجداره الانتاجيه للأراضي
الزراعيه فى مصر والخارج ، كما يتضح من البيان التالى

الزراعة	الزراعة الزراعية	الزراعة الأخرى	
		الزراعة الزراعية	الزراعة الزراعية
الزراعة	٢٠٦	٢٠٥ - ٨٠٦	٢٠٥
الزراعة	٢٠٥	٥٢	١٠٢ - ١٠٢
الزراعة	٨٦	٢٠٢ - ٥٨	٢٠٢
الزراعة	١٠١	٢٠١ - ٢٠١	٢٠١
الزراعة	١٠٣٨	٧٣٦ (٢٠١)	٧٣٦
الزراعة	٣٠٧١	٠٠٥٣	٠٠٥٣ - ٠٠٥٣
الزراعة	٢٠٧٢	٠٠٥٣ - ٠٠٧٠	٠٠٥٣ - ٠٠٧٠
الزراعة	٧٠٠٢	٠٠٥٧ - ٠٠٥٥	٠٠٥٥ - ٠٠٥٥

من الملاحظ ان الزراعة الأخرى لاتتعدى الزراعة الأخرى فى بعض الدول

٢٨٢١ - ٢٨٢١ - ٢٨٢١

الجدارة الانتاجيه لاهم المحاصيل الزراعيه فى مصر

مقارنه بالولايات المتحده والدول الاخرى

"بالطن"

المحصول	انتاجية الهكتار فى مصر	انتاجية الهكتار فى الاراضى الزراعيه	
		فى الولايات المتحده	فى الدول الاخرى
القمح	٢٣٣	٥٩ - ١٢٨	٣٥ (الهند)
الارز	٥٦	٦٥	٧١ - ٨٠ (الفلبين)
الذره	٣٨	٦٩ - ٨٥	١٠٣ (فرنسا)
القطن	١١	١٢ - ١٩	٠٠
قصب السكر	٨٤١	٢٤٧ (هاواى)	٠٠
البطاطس	١٧٤	٤٥٠	٤٠٠ - ٥٠٠ (فرنسا)
الطماطم	٦٧٦	٤٥٠ - ٧٠٠	٥٠٠ - ٨٠٠ (هولندا)
البرتقال	٢٠٧	٣٥٠ - ٥٠٠	٥٥٠ (اسرائيل)

المصدر : تقرير للبنك الدولى للانشاء والتعمير عن قضايا استراتيجيه التجاره

وتخطيط الاستثمار فى مصر - اكتوبر ١٩٨٢

وعلى ذلك يجب أن نبدأ بالارتقاء بإنتاجية وحدة الأرض أى العبدان فى الأراضى الزراعيه القائمه فى مصر - القديمه والمستطلحه - ويمكن تحقيق ذلك عن طريق السياسات الزراعيه المختلفه نذكر بعضها فى التالى :

١ - مواجهه مشاكل تدهور الاراضى الزراعيه وتحسين خواص التربيه بترشيد استخدام مياه الري وتنفيذ مشروعات تحسين وصيانة التربيه وتوفير مشروعات الصرف العام والمغطى .

٢ - توفير التكنولوجيا الزراعيه المتقدمه التى ثبت نجاحها فى الزراعه المصريه خاصة فى مجال التكنولوجيا البيولوجيه المتمثله فى اصناف عاليه الغله خاصة فى محاصيل الأرز والذره الرفيعه والقمح وبعض أنواع الخضر .

٣ - تعميم زراعة الاصناف الجديده المرتفعه الانتاجيه بحيث تغطى الجانب الاكبر من المساحات المنزعه ان لم تكن جميعها .

٤ - العمل على تكامل المدخلات الانتاجيه باستخدام مايسمى "بحزمه المدخلات المتكامله" والتى تضم التقاوى من الاصناف العاليه الانتاج والاعراض العمليات الزراعيه فى المواعيد المناسبه وتوفير الأسمده والميكنه الزراعيه والمقاومه وتوفير الظروف المناسبه للتربيه واستخدام مياه الري عن طريق برامج الري والصرف المغطى والعام .

٥ - دفع عجلة الاستزراع فى الأراضى السابق استصلاحها والتى بلغت خلال العشره من ١٩٥٢ حتى ١٩٨٢ نحو ١١٦٨ مليون فدان حتى يمكن الوصول بها الى انتاجية الاراضى القديمه .

٦ - تقليل الفاقد فى الانتاج من الحاصلات ومستلزمات الانتاج بسبب سوء التخزين وغياب المشروعات المرتبطه بحفظه وتصنيفه .

٧ - اتباع نظام سعرى يراعى كل من العرض والطلب وتكاليف الانتاج ويحقق فى نفس الوقت صالح كل من المنتج والمستهلك وبحيث تعلن الاسعار مسبقا .

- ٦ - اما فيما يتعلق بالتركيب المحصولي فمن الضروري احداث تغيير فيه لتفادي الازمات في توفير السلع الغذائية بالقدر اللازم وضمان توفير المواد الخام للصناعة القائمة والوفاء باحتياجات التمدير وتوفير محاصيل الاعلاف.*

ويفضل أن يكون الاسلوب العلمى فى تحديد أفضل تركيب محصولى هو الدراسه الكميّه لبدائل مختلفه من التراكيب المحصوليه وتحديد العائد الكلى والصافى والقيمه المضافه لكل من الاقتصاد والمزارع فى ضوء التحليل بعيد المدى لتغيرات الاسعار مع الأخذ فى الاعتبار احتمال الزياده فى انتاجية الفدان وذلك للوصول الى الاحتمالات المتوقعه من تغير هذه العلاقات المتداخله .

كذلك يجب أن يؤخذ فى الحكم على بدائل التركيب المحصولى المختلفه عدد من المؤشرات أهمها التالى :-

- ١ - الميزه النسبيه للاقتصاد القومى والميزه النسبيه للمزارع مقاسه بقيمه الانتاج والقيمه المضافه .
- ٢ - العائد الكلى والعائد الصافى من النقد الاجنبى .
- ٣ - تحقيق الاكتفاء الذاتى فى بعض المحاصيل كأنواع معينه من الحبوب والعدس والعدس والعدس والفاكهه .
- ٤ - توفير المواد الخام اللازمه للصناعه المحليه .
- ٥ - أثر التركيب المحصولى على اقتصاديات استخدام الموارد المائيه .

* تبلغ المساحه المنزعه فى الوقت الحاضر نحو ٦ مليون فدان بينما تبلغ المساحه المحصوليه نحو ١١٢ مليون فدان موزعه حسب التركيب المحصولى الحالى (٨٢/٨١) كالتالى :-

٠/٠٤٢٧ حبوب

٠/٠٢٥٧ أعلاف

٠/٠١١١ ألياف

٠/٠ ٩٤ خضر

٠/٠ ٣٣ فاكهه

٠/٠ ٧٨ أخرى (البقول وقصب السكر والحبوب الزيتيه والبصل وأخرى)

الدولى . وقد قاد البنك المصرى الأمريكى اصدارا لصالح شركة هوليداي ، وان كان بنك مصر ايران هو البنك الرائد فى عدة قروض مسوقه مع بنوك ومؤسسات حديثه ، كذلك نظم وقاد بنك تشيس الاهلى قرضا مسوقا لاحد شركات المياه الغازيه وأسهم فيه ١٤ بنكا محليا واحدى شركات الاستثمار المشتركه الى آخره .

هـ - وبالإضافه الى ذلك فقد وفرت هذه البنوك للبنك المركزى المصرى بالعملات الاجنبيه مايعادل نحو ٥٦ مليون جنيه ، تمثل نسبة ١٥/٠ من ودائع البنوك العامله فى مصر حتى آخر يوليو ١٩٨٢ ، ثم استخدام مايعادل نحو ٣٩٦ مليون جنيه منها لاستيراد احتياجات مصر الاساسيه من الخارج فى نفس التاريخ .

- ٧ - ويتضح من هذا العرض بخصوص سلبيات وايجابيات بنوك الانفتاح أن هذه البنوك وغيرها من الوحدات الاقتصادية المختلفة غير البنكية التى انشئت فى ظل قانون الاستثمار العربى والاجنبى كان لها دورا فى تنمية الانتاج وفى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى المتميز الذى تحقق خلال الفترة موضع البحث وما كان هذا النمو يمكن أن يصل الى المستوى المحقق عن طريق الموارد الوطنية وحدها . غير أن هذا النمو الاقتصادى قد اتجه الى صالح القطاعات الخدمية غير الانتاجية بما فى ذلك قطاعات التجارة والمال حيث بلغ معدل النمو فيها نحو ١٧/٠ سنويا نتيجة تفضيل تلك البنوك تمويل التجارة والاستيراد وبعض قطاعات الخدمات لما تخلقه هذه الانشطة من قروض قصيرة الأجل ومن تحقيق عمولات عالية وجنى أرباح كثيرة تكون المصدر الرئيسى لأرباحها .

وقد نتج عن هذا النمو غير المتوازن الذى تحقق خلال فترة الانفتاح الاقتصادى " الاختلال الهيكلى الداخلى " على النحو الذى عالجناه فى الفصل الاول .

٨ - ازاء ما تقدم فانه يلزم تصحيح مسار البنوك الجديدة المنشأة
انتفاعا بأحكام قانون الاستثمار والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل
بالقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧ بما يحقق هدف المشروع من قيامها في مصر
ونورد في هذا الخصوص الخطوط العريضة التالية :

١ - اعادة النظر في عدد البنوك الحالية ووضع القيود على فتح المزيد
منها حتى يتضح وجود احتياج اقتصادي فعلي لها ، وعما اذا كانت
قد سدت ثغرة في الصرح المصرفي لم يكن من المستطاع مواجهتها
باتباع سياسات أو اجراءات أخرى ، اذ من غير المعقول ان يسمح
بانشاء بنوك لاتحقق اضافة مطلوبة للاقتصاد القومي .

وقد سبق للمجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية أن أوصى
في هذا الشأن في دورته الأولى بأن " يدرس الموقف من حيث : عدد
البنوك المصرفية الجديدة التي يسمح بالموافقة عليها ، ومدى
حاجة البلاد اليها وحجم ونوعية هذه الوحدات ، حتى لا تفاجأ
البلاد بتضخم كبير في الوحدات المصرفية يكون من شأنه خدمة المصالح
الأجنبية أكثر من المصالح الوطنية ، أو تعرض بعض الوحدات الصغيرة
للإفلاس ، مما يضر بالاقتصاد القومي " *

كذلك أوصى تقرير وحدة الدراسات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد
والتجارة الخارجية والتعاون الدولي عن سياسات الاستثمار الجديدة
(القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) بأنه " نظرا لكثرة عدد البنوك بمختلف
أنواعها المسجلة بمقتضى القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يقترح وقف إصدار
موافقات جديدة في الوقت الحاضر ، ويقترح أن يقوم البنك المركزي

(*) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : دراسات المجلس
القومي للانتاج والشئون الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢ - ٣١ .

المصري باجراً مسح عام عن الامكانيات المصرفية المتوافرة في الوقت الحاضر القديم منها والجديد حتى تتمح الصورة ... * .

وفي هذا الخصوص يقول الاقتصادى الكبير الدكتور على الجريتلى فى كتابه خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ فى الفصل الثالث الذى يتناول موضوع الاستثمار الاجنبى التالى " لاندري حكمة التوسع فى التثريح لفتح بنوك اجنبية متباينة الأنواع ، فالبنوك المصرية والعربية المشتركة تستطيع بما لها من مراسلين ومساهمات فى بنوك الكونسوريتا العالمية المشتركة وما تتمتع به من تسهيلات ائتمانية طائلة فى تمويل التجارة الخارجية والاستثمار دون حاجة الى البنوك الأجنبية الجديدة ، كذلك لم يكن هناك داع اطلاقا لانشاء بنوك مشتركة مع رأسمال محلى للتعامل بالعملية المصرية ، كذلك ان الحاجة الماسة هى دعم البنوك المصرية وعلاج مايشوب اعمالها من قصور ، مع تعاون البنوك العربية والمختلطة والدولية فى عمليات الاستثمار وانشاء هيئات لدراسة المشروعات واستكمال بحوثها واعداد مشروعات صالحة للتمويل ، وهى نشاطات لايتصور أن ترتادها البنوك الجديدة على نطاق يبرر قيامها " .

كما يقول فى موضع آخر فى نفس الفصل " تسير البنوك الجديدة فى أعمالها بحذر ، وموقف معظمها حاليا هو الانتظار وترقب نتائج الانفتاح وربما قرر البعض ممن يعمل فى اسرايل الشواجد فى مصر كيلا

(*) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى - وحدة الدراسات الاقتصادية : تقرير عن سياسات الاستثمار الجديدة (القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٦٧٠ و ٦٩

يتعرض لاجراءات المقاطعة . ومهما يكن الامر فانه ليس هناك نشاط تستطيع البنوك الجديدة أن تمارسه في مصر في مجالى التجارة والاستثمار ولم يكن ميسرا لها القيام به عن طريق مراكزها الرئيسية أو فروعها فى أوروبا أو عن طريق بنوك الكونسوريتا التى تسهم فيها ، وسوف يقتصر نشاطها على آية حال على العمليات الكبيرة شأنها فى ذلك شأن البنوك الأجنبية فى مصر قبل الثورة .

وتتوقف احتمالات منافسة المؤسسات المالية الجديدة للبنوك المحلية فى تمويل الشركات العربية المشتركة ، أو الشركات المشتركة بين القطاعين العام المصرى والقطاع الخاص العربى أو الاجنبى والمشروعات الأجنبية البحتة على سير الانفتاح . وإذا تحقق الامل فيما يـــــــراد من المسئولين واقبل الممولون الاجانب على الاستفادة من مزايا القانون فان المنشآت المالية المصرية سوف تتعرض حتما لمنافسة بنوك الاستثمار الجديدة التى تستطيع الاعتماد على مراكزها الرئيسية فى اعداد دراسات الجدوى والدراسات المالية ودراسة الاسواق وفى عمليات التمويل الكبرى عن طريق الكونسوريتا مالم تعد البنوك المصرية العدة للاسهام فى تلك النشاطات . وسوف تحتدم المنافسة أيضا فى تمويل عمليات الاستثمار بالعملات الحرة ، وخاصة ما يأتى عن طريق القروض والمعونات من غير دول الاتفاقات وخارج نطاق الاتفاقات السلعية الدولية . ولن تسهم البنوك الجديدة بنصيب كبير فى تمويل الصادرات الرئيسية لان تصديرها قاصر على شركات القطاع العام التى تلتزم بالتعامل مع البنوك المصرية . وسوف تستمر هذه أيضا فى تمويل واردات القطاع العام . والمنتظر أن تستأثر البنوك الأمريكية الجديدة أيضا بنصيب وافر من تمويل الواردات السلعية وخاصة القمح فى اطار القانون الأمريكى العام رقم ٤٨٠ وتمويل الواردات الا ترى المنصوص عليها فى الاتفاقات السنوية . وبعد الغاء التخصيص المصرفى وعودة البنوك المصرى الى ممارسة النشاط الخارجى فان من الطبيعى أن تؤثر شركاءها فى البنوك المشتركة ، والبنوك المشتركة ذاتها بنصيب

وافر من عملياتها . *

ومهما يكن فانه قد يبرر بأن وجود هذه البنوك الجديدة بما فى ذلك البنوك الوطنية الخاصة لازما ومكملا لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى ترمى الى تشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ الملائم لاجتذاب الاستثمار العربى والأجنبى ، اذ كانت قروض وتسهيلات بنوك القطاع العام الوطنية للقطاع الخاص ضئيلة نسبيا ، كما انه من الطبيعى أن يطمئن المستثمرون الأجانب الى وجود بعض هذه البنوك العالمية التى تنتمى الى جنسيتهم او الى المجموعة الاقتصادية التى ينتمون اليها ، خاصة اذا أخذنا فى الحسبان أن المستثمر الأجنبى الذى يأتى الى مصر مهما تحدثنا اليه كأجهزة حكومية فان ثقته واطمئنانه فى بيانات الأجهزة الرسمية لاتعادل النصيحة التى تقدمها له البنوك الأجنبية اذ أن المستثمر الأجنبى ماهو فى النهاية الا عميل من عملاء هذه البنوك الأجنبية . كذلك هناك نوع من الاعتقاد بأن مثل هذا الهدف قد لايتحقق اذا اقتصر التواجد المصرفى الأجنبى فى مصر على مكاتب التمثيل وحدها .

واذا كان لهذه النقطة وجاقتها من الجانب النظرى ، فانها لا تبرر التوسع فى التصريح بفتح هذا العدد الضخم من البنوك الأجنبية المتباينة الانواع ، خاصة وان الكثير منها ليس ورائها تحقيق اضافة للاقتصاد القومى ومن غير المحتمل أن تتضح وجود احتياج اقتصادى فعلى لها فى المستقبل القريب أو البعيد .

(*) دكتور على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ و ٢٨٤ - ٢٨٥ .

وقد يفيد الإشارة هنا الى أن تقرير وحدة الدراسات الاقتصادية
بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي سالفه
الإشارة يؤكد أن الأمر الذى ظهر جليا أن عدد البنوك التى صرح لها
بالعمل وفقا لقانون الاستثمار سواء كانت بنوك تجارية مشتركة
أو بنوك استثمارية أو فروع لبنوك أجنبية يزيد قطعاً عن حاجة
السوق المصرية والمطلحة تقضى بعدم التصريح بقيام أى بنك جديد ،
والمنافسة غير المشروعة التى تقوم بين بعضها تؤكد بأن آية زيادة
فى عدد البنوك الجديدة سيزيد حدة تلك المنافسة ويشكل خطراً على
الكيان المصرفى فى البلاد ، فالمنافسة الحادة بينها دعت إلى
اتباع وسائل غير مشروعة من الناحية المصرفية وتجاوز البعض
القليل منها حدود الأمانة رغبة فى اجتذاب العملاء وبذلك لم يعد
هناك مكان لبنك جديد بل أن الخطر يزداد على الجهاز المصرفى
كلما زدنا من أعداد وحداته قبل أن يهضم الجهاز العدد الحالى .

٢ - أن تعتمد البنوك الأجنبية فى توفير الشطر الأكبر من مواردها على
ما تستجلبه من رؤوس أموال من الخارج ، وأن تحقق زيادة صافية
فى الودائع وليس مجرد الاستحواذ على جانب من الودائع المحلية ،
كان المفروض أن تعبئها البنوك الوطنية لو لم يسمح قانون الاستثمار
الجديد بإنشائها . هذا بالإضافة الى استجلاب بعض الفوائض البترولية
لما لارتباط بعض هذه البنوك وعلى الأخص فروع البنوك الأمريكية
بالفوائض البترولية فى المنطقة العربية .

كذلك يجب أن تعمل هذه البنوك على أن تكون القاهرة منطقة
جذب للاموال وايضا منطقة جذب للمستثمر الاجنبى ، وليست فقط معبر
للاموال التى تستثمر خارجها كما كان الحال بالنسبة لسوق بيروت
المالية .

٣ - تخفيض ما توظفه البنوك الأجنبية من أرصدها بالعملات الأجنبية التي مصدرها من العملاء المحليين المقيمين وغير المقيمين للإيداع لدى مراكزها الرئيسية في الخارج ، ذلك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة في مصر في مسيس الحاجة الى مثل هذه الاموال وغيرها ، وأن قانون الاستثمار الجديد حينما سمح لها بالعمل داخل مصر فانه قد سمح لها ، بالعمل من أجل خدمة المصالح المصرية اكبر من خدمة مصالح البلاد الأجنبية التي تنتمى اليها هذه البنوك .

ولا شك أن الاتفاق الاخير بين البنك المركزى المصرى وبين جميع البنوك التي تزاوّل نشاطها في مصر بما فيها البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية على ايداع نسبة ٠/١٥ من ودائعها بالعملات الحرة في البنك المركزى المصرى يساعد قطعاً على تحقيق هذا الخط . وحذا لو استجابت هذه البنوك الى رفع هذه النسبة الى ٠/٢٥ ، وهى نسبة الحد الأدنى المقرر لنسبة الاحتياطي بالعملية المحلية .

٤ - أن تمارس البنوك الجديدة المنشأة انتفاعاً بأحكام قانون الاستثمار وعلى الاخص التي تتخذ شكل بنوك الاستثمار والاعمال عمليات مصرفية جديدة بقصد تحقيق التكامل وليس المنافسة بينها وبين البنوك الوطنية ، فتتسّط في توفير القروض متوسطة وطويلة الاجل لمشروعات التنمية في الانشطة الاقتصادية المختلفة بالشروط الميسرة . كما تنشط في تدعيم أو انشاء الشركات القائمة أو الجديدة لإدارة تلك المشروعات .

كذلك يجب أن تقوم هذه البنوك بدور نشيط في الاستثمار طويل الاجل في الاوراق المالية ، إذ أن سياسة الانفتاح الاقتصادى لا تحدث أثرها بالكامل مالم ترتب الوسيلة السليمة لتداول الاوراق المالية من أسهم وسندات بين المستثمرين من مصريين وأجانب في بورصة الاوراق المالية ، فهؤلاء لا يرغبون أن يظلوا حبيسين في المنشآت

التي يقيمونها ، وهم لا يقبلون على اقامة هذه المنشآت على النحو المنشود أو تقديم أموالهم للاستثمار الا اذا اطمأنوا الى وجود بورصة نشطة للأوراق المالية .

٥ - أن يقتصر تعامل القطاع العام والشركات التابعة لها مع بنوك القطاع العام ، اذ أن التصريح للبنوك الجديدة المنشأة انتفاعا بأحكام قانون الاستثمار والمناطق الحرة بالتوسع في التعامل مع القطاع العام والشركات التابعة له من شأنه أن يحرم بنوك القطاع العام من بعض الودائع الكبيرة ومن تمويل عمليات التصدير والاستيراد وعلى الاخص عندما تحتجز الحصيلة بالعملة الاجنبية في حسابات خاصة تستخدم في تسديد القروض والفوائد . كذلك فان هذه البنوك الجديدة قد صرح لها بالعمل لكي تكون مكملة لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي ترمي الى تشجيع الاستثمار الخاص واجتذاب رأس المال العربي والاجنبي وليس منافسة بنوك القطاع العام ، ولذا فمن المنطق أن يقتصر تعامل هذه البنوك الجديدة مع القطاع الخاص وشركات الانفتاح الجديدة على أنه اذا روي في بعض الحالات أن تقوم البنوك الجديدة ببعض المعاملات مع القطاع العام أو الشركات التابعة له ، ففي هذه الحالة يجب أن تقوم بذلك عن طريق بنوك القطاع العام اسوة بما هو متبع مع البنكين العربيين المشتركين : البنك العربي الافريقي الدولي والمصرف العربي الدولي .

٦ - على ان أهم الوسائل وأكثرها فاعلية وايجابية في تصحيح مسار البنوك الجديدة المنشأة انتفاعا بأحكام قانون الاستثمار والمناطق الحرة هو القرار الذي اتخذ في منتصف شهر يونيو ١٩٨٠ والقاضي بموافقة هذه البنوك الجديدة على اخضاعها لاشراف البنك المركزي المصري ، اذ ان ذلك يمكن من تواجد قواعد موضوعيه للتعامل في السوق المصرية .

ولا شك فان قيام البنك المركزى المصرى بوظيفته التقليدية كملاذ أخير للاقراض يشجع هذه البنوك الجديدة على التوسع وخاصة فى الاقراض لاجال متوسطة وخصم الاوراق التجارية لفترات اطول واقتناء الاوراق المالية وخاصة فى غياب بورصة الاوراق المالية ، وضيق نطاقها ، كما هو الحال فى مصر . وفى هذه الحالة تطمئن هذه البنوك الجديدة الى انها اذا احتاجت للسيولة لفترة وجيزة فان فى وسعها اعادة خصم بعض ما بحوزتها من أوراق تجارية واوراق مقبولة أو الاقتراض بضمان الاوراق المالية دون شروط مسبقة أو بشرط قيام البنك طالب العون بتعديل سياسته والحد من التوسع فى الاقراض والاستثمار بما يجاوز موارده .

جدول رقم (١) الناتج المحلي الاجمالي موزعا على الانشطة الاقتصادية

خلال سنين الفتره ١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١

(بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ وبالمليون جنيه)

الانشطة الاقتصادية	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١
الزراعة	١٤٦٨٠١	١٤٨٥٠١	١٥٢٢٠٠	١٥٦٠٠٠	١٦٠٢٠٠	١٦٤٥٠٠
التعدين والصناعة	٨٨٧٠٦	١٠١٢٠٤	١٠٧٣٠٠	١١٤٣٠٠	١٢٢٣٠٠	١٣١٥٠٠
البتروال الخام ومنتجاته	١٤٩٠٠	٣٧٨٠٢	٤٦٧٠٥	٥١٣٠٠	٦١٠٠٦	٦٤٩٠٨
الكهرباء	٦٩٠٢	٨٨٠٠	١٠٠٠٧	٩٦٠٢	٩٧٠٤	١٠٨٠٨
التشييد	٢٤٢٠٥	٣١٩٠٠	٣٥١٠٠	٣٩٦٠٠	٤٤٧٠٠	٥١٦٠٠
مجموع القطاعات السلعية	٢٨١٦٠٤	٣٢٨٢٠٧	٣٥١٤٠٢	٣٧٠٨٠٢	٣٩٨٠٠٠	٤٢٣٤٠٦
النقل والتخزين والمواصلات	٣٩٧٠٠	٤٤٦٠٠	٤٥٠٠٠	٤٨٧٠٠	٥٦٢٠٠	٦٣٩٠٠
قناة السويس	٣٨٠٨	١٦٦٠٢	١٩٦٠٢	٢٣٢٠٦	٢٧٤٠٥	٣٩٣٠٠
التجارة والمال والتأمين	٧٧٢٠٢	١٢٦٥٠٠	١٤١١٠٠	١٥٩٩٠٠	١٨٦٠٠٠	٢١٥١٠٠
المطاعم والفنادق	٨٩٠٢	١٠٧٠٠	١١٣٠٤	١٢٠٠٧	١٢٨٠٨	١٣٧٠٧
مجموع قطاعات الخدمات الانتاجيه	١٢٩٧٠٢	١٩٨٤٠٢	٢١٧٠٠٦	٢٤٣٩٠٣	٢٨٢٥٠٣	٣٣٢٠٠٧
ملكية العقارات	٢٠٨٠٧	٢٤٢٠٩	٢٥٩٠١	٢٧٥٠٤	٢٩٧٠٦	٣٢٨٠٧
المرافق العامه	١٨٠٦	٢٣٠٤	٢٤٠٩	٢٦٠٦	٢٨٠٨	٣٢٠٠
الخدمات الاجتماعيه والشخصيه	٢٥٣٠٨	٢٧٦٠٠	٢٨٧٠٠	٢٩٨٠٠	٣٢١٠٠	٣٩٨٠٠
الخدمات الحكوميه	٦٣٤٠٠	٧٤٣٠٠	٨٠٢٠٠	٨٢٣٠٠	١٠٧٧٠٠	١١٧٢٠٠
مجموع قطاعات الخدمات	١١١٥٠١	١٢٨٥٠٣	١٣٧٢٠٠	١٤٢٣٠٠	١٧٢٤٠٤	١٩٤٠٠٧
المجموع الكلى	٥٢٢٨٠٧	٦٥٥٢٠٢	٧٠٥٧٠٨	٧٥٧٠٠٥	٨٥٢٩٠٧	٩٤٩٦٠٠

حجم الانتاج المحلى من الزروع الرئيسيه
فى الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨١

جدول رقم (٢)

(بالالف طن عدا القطر، فبالالف قنطار مئرى)

الزروع الرئيسيه	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	معدل التغير السئوى
<u>زروع نباتيه :</u>														
القمح	١٢٦٨	١٥١٦	١٧٢٩	١٦١٥	١٨٣٦	١٨٨٣	٢٠٣٣	١٩٦٠	١٦٩٧	١٩٣٣	١٨٥٦	١٧٩٦	١٩٣٨	٣٠٦
الارز	٢٥٥٦	٢٦٠٤	٢٥٣٣	٢٥٠٧	٢٢٧٤	٢٢٤١	٢٤٢٣	٢٣٠٢	٢٢٧٢	٢٣٥٠	٢٥١٠	٢٣٨٤	٢٢٣٦	٢٣٥-
الذره الشاميه	٢٣٦٥	٢٣٩٣	٢٣٤١	٢٤١٧	٢٥٠٦	٢٦٤٠	٢٧٨٠	٣٠٤٦	٢٧٢٤	٣١١٧	٢٩٣٨	٢٢٣١	٢٣٠٧	٩٢٨
الذره الرفيعه	٨١٣	٨٧٤	٨٥٣	٨٣١	٨٥٢	٨٢٣	٧٧٤	٧٥٨	٦٤٧	٦٨١	٦٧٥	٦٤٢	٦٥٣	٧٢٢-
الشعير	١٠٤	٨٣	٧٦	١٠٦	٩٥	٨٨	١١٨	١٢٣	١١١	١٣١	١٢١	١٠٦	١٠٣	٨٢٨
<u>بقول :</u>														
الفول	٢٩٧	٢٧٧	٢٥٦	١٦٠	٢٧٢	٢٣٤	٢٣٣	٢٥٤	٢٦٩	٢٣١	٢٣٥	٢١٢	٢٠٧	٣١٩-
العس	٢٣	٣٣	٤٩	٥٤	٦١	٥٠	٣٩	٣٨	٢٤	١٥	٩	٦	٤	٣٠٩-
<u>بذور زيتيه :</u>														
الفول السودانى	٤٢	٣٨	٣٣	٢٩	٢٥	٢٥	٢٧	٢٨	٣٠	٢٥	٢٦	٢٥	٢٥	٣٨٢-
السسم	١٥	٢٠	٢٠	٢٤	٢١	١٣	١٧	١٣	١٧	٩	١٢	١٥	١٦	٢٠٨-
فول المويا	٢٢	١	٩	١	٢	٢	٤	١١	٢٦	٧٨	١٠٦	٩٢	١٣٠	٥٧١

معدل التغير السنوي	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	الزروع الرئيسية
-	٨٤١٧	٨٩٤١	٨١٧٧	٧٥٤٦	٦٩٧٧	٦٨٨٤	٦٧٠١	٧٦٤٦	٨٦٨٢	٩٠٢٧	٩٠٠٣	٨٩١٤	٩٣٩٣	الياف :
٦٦٤٩	٣٦	٣٤	٣٤	٣١	٢٩	٢٤	٢٦	٢٢	١٩	١٦	١٠	٩	١٦	القطن
٦٦٤٤	١٤٥	١٧٨	١٨١	١٦١	١٥٥	١٢٤	١٣٨	١١٤	٩٨	٨٤	٥٤	٥١	٩٢	الكتان بذور
														الكتان شعر
														الخضر :
٦٦٩٣	-	١٢١٣	١٠١٨	٧٧٢	١٠١٠	٨٩٢	٧١٩	٧٠٩	٧٩٦	٥٩٤	٤٥٠	٥٤٧	٤٨٧	البطاطس
١٠١٣	٢٤٥٤	٢٤٦٧	٢٤٢٠	٢١٩٧	١٩٦٦	٢٠٦٦	٢١٠٦	١٧٢٩	١٥٧٥	١٦٦٥	١٦٣٦	١٥٥٢	١٥٤٧	الطماطم
٣٣٣-	١٥٤	١٨٨	١٥٦	٢٢٣	٢٦٢	٢٣٦	٢٢٨	٣٥٩	٢٣٠	٢٦٧	٢٨٣	٢٢٧	٣٥٧	البصل
٤٤٠	٨٩٥	٩٢٠	١٠٤٩	٨٤٢	٦٧٠	٧٥٥	٨٥٦	٨١٩	٧٦٧	٦٨٣	٧٠٧	٥٦٦	٦٢٥	الموالح (البرتقال)
٦٥٣	-	٨٦١٨	٨٧٩٠	٨٢٩٦	٨٣٧٨	٨٤٤٥	٧٩٠٢	٧٠١٧	٧٣٤٢	٧٧١٢	٧٤٩٧	٦٩٤٥	٦٨٧٨	قصب السكر
														زروع حيوانيه :
٢٦٧٨	٢٤٣	٢٣٦	٢٢٩	٣٢١	٣١٥	٣١٠	٣٠٥	٣٠٢	٢٩٩	٢٥٩	٢٨٨	٢٤٨	٢٩٧	اللحوم الحمراء
٨٢٥	١٥٠	١٣٦	١١٩	١١٥	١٢١	١١٥	١١٣	١١٢	١٠٢	١٠٣	٩٨	٩٦	٩٤٦	لحوم الدواجن
٦٤٧٠	١٩٠٢	١٨٦٥	١٨٣٠	١٨٠١	١٧٧٣	١٧٤٨	١٧١٨	١٦٩٢	١٦٦٦	١٦٤٠	١٦١٤	١٥٨٩	١٥٦٤	الالبان
١٥١٩	٨٢	٨٠	٧٧	٧٥	٧٠	٦٢	٦٠	٥٦	٥٨	٥٤	٥٣	٥٠	٤٧	البيض

بعض المؤشرات لوحدات القطاع العام
خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩

جدول رقم (٣)

"بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه"

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
حجم الاستثمار الثابت في الاقتصاد	١٢٨٢	١٤٨١	١٩٥١	٢٦٣٩	٣٤٩٥
حجم الاستثمار الثابت في شركات القطاع العام	٢٠١	٢٩٦	٦٤٧	٨٨٧	١٠٦٧
نسبة استثمار شركات القطاع العام الى الاستثمار في الاقتصاد (٠/٠)	١٥٠٧	٢٠٠	٣٣٢٢	٣٣٢٦	٣٠٥
ايرادات النشاط الجارى لشركات القطاع العام	٥٣٥٢	٥٩٨٥	٦٥٣٢	٧٤٨١	٩١٧٨
الانتاج الاجمالى بسعر السوق لشركات القطاع العام	٣٢٠٥	٣٧٣٣	٤٤٩٢	٥٢٨١	٦٤٥٧
القيمة المضافة الصافية في الاقتصاد	٤٧٦٠	٥٧٩٥	٧٧٤٠	٩١٨٠	١١٦٧٠
القيمة المضافة الصافية في شركات القطاع العام	١١٣٠	١٤١٠	١٧٢٣	٢٠٢٥	٢٥١٩
نسبة القيمة المضافة الى شركات القطاع العام الى الاقتصاد (٠/٠)	٢٣٠٧	٢٤٣٣	٢٢٢٢	٢٢٢١	٢١٢٦
فائض العمليات الجارية في شركات القطاع العام	٤٣٥	٥٤٧	٦٨٢	٧٦١	٩٣٨
قيمة رأس المال المستثمر في شركات القطاع العام	٤٢٣٩	٥٣٧١	٦٢٣١	٩٥٥١	١٢٠٢٧
عائد الاستثمار في شركات القطاع العام (٠/٠)	١٠٣	١٠٢	١٠١	٨٠	٧٨
الفائض القابل للتوزيع في شركات القطاع العام	٤٢٨	٥٧٢	٦٨١	٧٥٢	٩٥٨

المصدر : ركب من بيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط

خلال سنس الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١

" بالمليون جنيه "

الأنشطة الاقتصادية	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٣/٨٢
الزراعة	٤٤٩ر١	٤٤٠ر١	٤٨٣ر٠	٥٣٠ر٩	٥٨٤ر٠	٧٣٩ر٢	٧٨٦ر٦
التعدين والصناعة	٤٤٠ر٤	٥٥٦ر٦	٦٣١ر٧	٧٠٣ر٨	٧٧٧ر٩	١٠٤٥ر٥	١٣٣٣ر٧
البتروك ومنتجاته	١٣ر٦	١٨ر٩	٢٤ر٩	٣٠ر٣	٣٤ر٦	٥٣ر٣	٧٢ر٣
الكهرباء	١٥ر٥	١٧ر٨	٢١ر٢	٣٠ر٥	٣٢ر١	٥٢ر٣	٥٨ر٥
التشييد	١٣٢ر٠	١٤٢ر١	١٥٣ر٧	٢٠١ر٠	٢٤٨ر٨	٣٦١ر٩	٣٨١ر٥
القطاعات السبعية	١٠٥٠ر٦	١١٧٦ر٢	١٣١٤ر٥	١٤٩٦ر٥	١٦٧٧ر٤	٢٢٥٢ر٢	٢٦٣٢ر٦
النقل والمواصلات	١٣٩ر٦	١٤٩ر١	١٧١ر٩	١٩١ر٤	١٩٨ر٦	٢٦٤ر٢	٤٠٩ر٣
قناة السويس	١٣ر٥	١٣ر٨	١٤ر٢	١٦ر٠	١٧ر٥	٢٣ر٦	٢٥ر٦
التجارة	٢٣٠ر٢	٢٥٤ر٧	٢٤٦ر٩	٣٨٣ر٥	٤٦٠ر٧	١٠٤٢ر٥	١١١٣ر٨
المال والتأمين	٤٠ر٤	٤٣ر٠	٤٥ر٧	٦١ر٥	٦٥ر٥	١٢٢ر٩	١٣٦ر١
المطاعم والفنادق	١٨ر٥	٢٣ر٧	٢٧ر٠	٤٨ر٧	٧٢ر١	١٢٦ر٢	١٣٦ر٩
قطاعات الخدمات الانتاجية	٤٤٢ر٢	٤٨٤ر٣	٦١٥ر٧	٧٠١ر١	٨١٤ر٤	١٥٧٩ر٤	١٨٢١ر٧
ملكية العقارات	١٣ر٥	١٤ر٥	١٥ر٩	١٧ر٠	١٩ر٣	٤٨ر١	٥٨ر٤
المرافق العامة	١٣ر٤	١٥ر٥	١٥ر٩	١٨ر٩	٢٠ر٦	٢٢ر٨	٢٦ر٩
الخدمات الاجتماعية	٢٠٧ر٧	٢٢٢ر٨	٢٤١ر٢	٢٦٠ر٢	٢٨٦ر٠	٣٤٦ر٥	٤٠٠ر١
الخدمات الحكومية	٦٣٤ر٠	٨١١ر٨	٩١٩ر٦	١٠٩٤ر٢	١٢٩٢ر٦	١٨٥١ر٨	٢٥٠٤ر٤
قطاعات الخدمات الاجتماعية	٨٦٨ر٦	١٠٦٤ر١	١١٩٢ر٦	١٣٩٠ر٣	١٦١٨ر٥	٢٢٦٩ر٢	٢٩٨٩ر٨
المجموع الكلى	٢٣٦١ر٤	٢٧٢٤ر٦	٣١٢٢ر٨	٣٥٨٧ر٩	٤١١٠ر٣	٦١٠٠ر٨	٧٤٤٤ر١

السول المطلبه والسود المقابله لها
من السنوات ١٩٧٤ الى ١٩٨٢/٨١

جدول رقم (٥)

"بالمليون جنيه"

السنوات	ديسمبر ١٩٧٤	ديسمبر ١٩٧٥	ديسمبر ١٩٧٦	ديسمبر ١٩٧٧	ديسمبر* ١٩٧٨	ديسمبر ١٩٧٩	يونيه ١٩٨٠	يونيه ١٩٨١	يونيه ١٩٨٢
١- صافي العمل المتداول خارج الجهاز المصرفي	٩٣٣٠	١١٢٩٠	١٣٦٠٨	١٨٢٠٧	٢١٥٥٠	٢٦٢٨٩	٢٩٩١٩	٣٦٣٨٩	٤٦٤٠٤
٢- العمل المساعده	١٤٦	٢٦٩	٢٧٠	٢٨٨	٢٨٦	٢٨٠	٢٧٨	٣٩٣	٤٧٥
٣- النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (٢+١)	٩٤٧٦	١١٥٥٩	١٣٨٧٨	١٧٤٩٥	٢١٨٣٧	٢٦٥٦٩	٣٠١٩٧	٣٦٧٨٢	٤٦٨٧٩
٤- ودائع جاريه خاصه	٥٥٥٢	٧٠٦٧	٨٥١١	١١٩٣٤	١٣٦٣٥	١٦٩٧٢	١٤٥٤٨	١٦٦٦٢	٢٠٧٨١
٥- كمية ودايع الدفع الجاريه (٤+٣)	١٠٥٢٨	١٨٦٢٦	٢٢٣٨٩	٢٩٤٢٩	٣٥٤٧٢	٤٣٥٤٢	٤٤٧٤٥	٥٣٤٤٤	٦٧٦٦٠
٦- كمية وسائل الدفع المشابهه	٦١٦٨	٧٠٣٢	٩٧٤٥	١٣٢٢٦	١٨٢١١	٢٦٧٩٨	٣٧٨١١	٤٠٨٥٣	٨١٨٧٤
مجموع وسائل الدفع (٦+٥)	٢١١٩٦	٢٥٦٥٨	٣٢١٣٤	٤٢٦٥٥	٥٣٦٨٣	٧٠٣٤٠	٨٢٥٥٦	١٠٤٢٩٧	١٤٩٥٣٤
١- صافي الامول والالتزامات الخارجيه	٢٠٤٢٠	١٠٤٩٣	١٠٦٨٨	٨٠٨٣	٢٠٦٣٦	١٨٠٢٤	١٢٧٨٠	٩١٦١	١٣٠٦٨
٢- صافي الائتمان المطلب	٢٦٠٦٩	٣٧٦٨٦	٤٤٢١٤	٥١٩٤٢	٧٨٩٢١	٩٦٣٥٢	١٠٨٢٨٦	١٢٨٥٢٠	١٨٥٣٦٠
- صافي المطلوبات من الحكومه	١٨١٨٧	٢٦٧٥٨	٣٠٩٥٤	٣٤٥٢٨	٥٨٦٤٤	٦٩٨١٨	٧٧٧٠٤	٧٨٩٥٩	١٠٦٧٧٤
- مطلوبات من القطاع الخاص	١٤٨٥	٢٣٠٠	٢٥١٢	٤٢٣٨	٥٧٦٤	١٠٠٠١	١٤٧٣٤	٢٧٩٩٩	٤٧٠٨٦
- مطلوبات من القطاع التعاوني	٤٧	٥٥	١٠٠٩	٧٦	٥٦	١٢١	١٧١	-	-
- مطلوبات من شركات القطاع العام	٤٣٤٠	٦٤٥٤	٨٨٤٥	١٠٩٥٣	١٢٠٧٩	١٣٨٤٠	١٢٤١١	١٦٢٨١	٢٢٨٠٠
- مطلوبات من البنوك المتخصصه	٢٠١٠	٢١١٩	١٧٩٤	٢٠٥٧	٢٣٧٨	٢٥٧٢	٣٢٦٦	٥٢٨٤	٨٧٠٠
٣- بنود الموازنه	٢٨٣١٠	١٣٥٥	١٣٩٢	١٢٠٤	٤٦٠٢	٧٩٨٨	١٢٩٥٠	١٥٠٦٢	٢٢٧٥٨
مجموع السئود المقابله (٣+٢+١)	٢١١٩٦	٢٥٦٥٨	٣٢١٣٤	٤٢٦٥٥	٥٣٦٨٣	٧٠٣٤٠	٨٢٥٥٦	١٠٤٢٩٧	١٤٩٥٣٤

المصدر : البنك المركزي المصري

البيانات من بداية عام ١٩٧٨ سعر الصرف الموحد

المدفوعات عن الواردات حسب المجموعات السلعية

جدول رقم (٦)

خلال سني العشرة ١٩٧٧ - ١٩٨٢/٨١

(بالمليون جنيه)

١٩٨٢/٨١	١٩٨١/٨٠	يناير / يونيه ١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	المجموعة السلعية
١٦١٠ر٢	١٦٩٠ر٧	٦٠٨ر٦	٩٢٣ر٩	٩٣٩ر٣	٤٢٧ر٩	١ - حيوانات حيه ومنتجات المملكة الحيوانية والنباتية وصناعة الأغذية والمشروبات
٩٥٩ر٦	٩١٩ر١	٣٤٠ر٩	٦٤١ر١	٣٤٢ر٨	١٨٢ر٨	٢ - شحوم ودهون وزيوت ومنتجاتها والمنتجات المعدنية والوقود
٦١٦ر٠	٥٥٤ر٨	٢١٦ر٣	٣٥١ر٨	٢٧٨ر٠	١٦٩ر٤	٣ - منتجات الصناعات الكيماوية والمطاط واللد
٦٠٦ر٣	٥٨٧ر٠	٢١٦ر٩	٣٤٤ر٢	٢١٥ر٠	١٧١ر٦	٤ - الخشب والغلين الورق ومواد النسيج ومصنوعاتها
١٨٦٤ر٢	١٧١٠ر٠	٧١٩ر٠	١٥٨٩ر٧	١١٠٨ر٩	٥٣٢ر٥	٥ - الآلات ومعدات الثقيل
٥٠٣ر٩	٥٩٠ر٢	٢٢٠ر٣	٤٣١ر٥	٢٧٢ر٣	١٥٦ر٠	٦ - معادن عادية ومصنوعاتها
٢٨٥ر٨	٢٣٤ر٤	٨٢ر٤	٢٦٣ر٧	٢٤٨ر٧	٩٨ر٥	٧ - اصناف مصنوعة متنوعة
١١٥ر٧	٣٩٢ر٦	٨٩ر٦	٤٢ر٢	١٩٥ر٧	٢٧ر٣	٨ - سلع غير موزعة
٦٥٦١ر٧	٦٦٧٨ر٨	٢٤٩٤ر٠	٤٥٨٨ر١	٣٦٠٠ر٧	١٧٦٦ر٠	المجموع

المصدر : البنك المركزي المصري

جدول رقم (٧) معدلات الارتفاع السنوية لأسعار المستهلكين في الحضر
فـى الفـتـرة ١٩٧٦ - ١٩٨٠

(نسب مئوية)

المتوسط السنوي	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	المجموعة
٨٣	٣٥٠	٤٨٨	٨٤	٥٠	٢١	الحبوب والنشويات
١٦٥	٤٢٠	٦٦	١٩٨	٨٨	٨٨	البقول الجافة
١٦٨	٣١٦	٩٣	٣٣	١٦٨	٢٥٣	اللحوم والأسماك والبيض
١٢١	٢٨٨	١٢	٢٨	٥١	١٧	الزيوت والدهون
١٤٦	١٧٨	٩٩	١٥٢	١٣٢	١٧٣	الألبان ومنتجاتها
١٢٩	١٧٢	١٢٢	٦٨	١٦٠	١٢٦	الخضر الطازجة والمحفوظة
١٧٧	٥٢	١٤٥	١٥١	٢٣٧	٢١٨	الفواكه الطازجة والجافة
٩٣	١٢٤	١١٦	٦٢	٥٦	١٠٨	السكر والأغذية السكرية
١٥١	٢٣٠	١٢٢	١٢٩	٢٦٨	٢٣	المشروبات والمرطبات
١٣٨	٢٣٥	٦٤	١٠٧	١٤٤	١٤٧	مجموع الطعام والشراب
١٥	٣١	٢٣	٠٦	٠	١٢	السكن ومستلزمات
٩٠	٠	٦٣	١٨٦	١٠٦	١٠٤	الأثاث والسلع الاستهلاكية المعمرة
١٥٧	١٥٢	٩٤	٣٠٤	١٨٨	٦٣	الملابس والأقمشة
٩٦	٤٥	٢٧٩	٠٢	٦٩	١٠٣	الانتقال والنواصط
١٤٥	١٣٧	١٩٠	١٨١	١٨٨	٣٧	النفقات الطبية والثقافية
١١٢	١٥٦	٢١٧	١٢٩	٤١	٢٩	المصروفات الشخصية
١٢٩	٢٠٦	١٠١	١٠٩	١٢٧	١٠٣	الرقم العام لأسعار المستهلكين

المصدر : وزارة التخطيط

ركبت هذه المعدلات من الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في حضر الجمهورية
التي يعبها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في حضر الجمهورية

جدول رقم (٨)

(سنة الأساس ١٩٦٧/٦٦ = ١٠٠)

المجموعة	ديسمبر ١٩٧٥	ديسمبر ١٩٧٦	ديسمبر ١٩٧٧	ديسمبر ١٩٧٨	ديسمبر ١٩٧٩	يونيو ١٩٨٠	يوليو ١٩٨١	مايو ١٩٨٢
الطعام والشراب	١٨١ر٩	٢٠٩ر٢	٢٣١ر٣	٢٥٤ر٧	٢٧٧ر٣	٣٣٧ر٨	٣٩٣ر٠	٤٥١ر٩
المسكن ومستلزماته	١٠٨ر٦	١٠٩ر١	١٠٩ر٥	١١٠ر٢	١١١ر٢	١١٦ر١	١١٤ر٣	١١٣ر٧
الأثاث والسلع الاستهلاكية المعمرة	١٢٨ر٤	١٦٣ر٣	١٥٦ر٣	١٨١ر١	١٨٧ر٧	١٨٧ر٨	٢٠١ر٣	٢٨٣ر٩
الملابس والأقمشة	١٤٠ر١	١٤٧ر٤	١٨٨ر١	٢٣٩ر١	٢٤٧ر٥	٢٩٢ر٦	٣١٠ر٦	٣٤٤ر٨
النقل والمواصلات	١٢٢ر٦	١٣٦ر٠	١٤٤ر٧	١٤٥ر١	١٨٥ر٦	١٩٣ر٩	٢٠٧ر٩	٣١٣ر٢
النفقات الطبية والثقافية والاجتماعية	١٤٠ر٥	١٤٤ر٠	١٨٠ر٨	٢٠٣ر٨	٢٤٤ر٢	٢٦٩ر٩	٢٧٧ر٥	٣٢٩ر٥
المصروفات الشخصية	١٢٥ر٠	١٢٨ر١	١٣٣ر٩	١٦٠ر٧	١٨٧ر٩	٢١٠ر٧	٢١٣ر٧	٢٢٣ر٠
الرقم العام	١٥٥ر٢	١٧١ر٢	١٩١ر١	٢٦٢ر٦	٢٣٣ر٥	٢٧٤ر٤	٣٠٧ر٠	٣٥١ر٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في ريف الجمهورية

جدول رقم (٩)

(سنة الأساس ٦٦ / ١٩٦٧ = ١٠٠)

المجموعة	نوفمبر ١٩٧٥	نوفمبر ١٩٧٦	نوفمبر ١٩٧٧	نوفمبر ١٩٧٨	نوفمبر ١٩٧٩	مايو ١٩٨٠	مايو ١٩٨١	مايو ١٩٨٢
الطعام والشرب	١٩٨ر٩	٢٢١ر٨	٢٥٣ر١	٢٧٥ر٢	٣٠٥ر٢	٣٦٥ر٧	٤٠٩ر١	٤٦٣ر١
المسكن ومستلزمات	١١٣ر٧	١١٣ر٢	١١١ر١	١١٢ر٥	١١٢ر٣	١٣٢ر٥	١٣٣ر٩	١٣٤ر٤
الأثاث والسلع الاستهلاكية المعمرة	١٧٥ر٠	١١٩ر٣	٢٢٥ر٤	٢٥٧ر٩	٢٨٠ر٣	٣١٥ر٩	٣٦٨ر٧	٤٢٥ر٩
الملابس والأقمشة	١٧٩ر٧	٢٠١ر٨	٢٢٨ر١	٢٥١ر٧	٢٩٩ر٧	٣٣٢ر٤	٣٩٥ر٢	٤٨٠ر٢
الانتقال والمواصلات	١٢٥ر٠	١٢٥ر٠	١٢٥ر٠	١٢٥ر٠	١٢٥ر٠	١٢٥ر٠	١٢٥ر٠	٢٠٠ر٠
النفقات الطبية والثقافية والاجتماعية	١٤٢ر٩	١٥٧ر٩	١٩٢ر٠	٢١١ر٠	٢٤٢ر٢	٢٦٥ر٤	٣٠٢ر٢	٣٦٣ر١
المصروفات الشخصية	١٢٠ر٠	١٢٠ر٠	١٢٣ر٤	١٢١ر٤	١٤١ر٤	١٤٩ر٠	١٥٥ر٤	١٦١ر٦
الرقم العام	١٧٧ر٩	١٩٥ر٩	٢٢٠ر٧	٢٣٨ر٤	٢٦٥ر٨	٣١٢ر٣	٣٤٩ر٠	٣٩٩ر٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

الأرقام القياسية لأسعار الجملة
(١٩٦٦/٦٥ = ١٠٠ سنة الأساس)

جدول رقم (١٠)

المجموعة	ديسمبر ١٩٧٥	ديسمبر ١٩٧٦	ديسمبر ١٩٧٧	ديسمبر ١٩٧٨	ديسمبر ١٩٧٩	يونيو ١٩٨٠	يونيو ١٩٨١
الحاصلات الزراعية	١٧٨ر٧	٢٠٥ر٠	٢٤٠ر٦	٢٥٤ر٢	٢٩٢ر٧	٢٤١ر٠	٢٦٦ر٥
الدواجن والأسماك	١٨٧ر٢	٢٢٣ر٠	٢٥٣ر٨	٢٢٠ر٨	٢٢٨ر٤	٢٣٥ر٩	٤٣٠ر٧
المنتجات الحيوانية غير الغذائية	٢١٧ر٣	٢٤١ر٧	٢٩٠ر٤	٢٩٦ر٠	٢٢٦ر٤	٢٣٠ر٦	٢٧٣ر٦
المواد الغذائية والمشروبات	١٩٠ر٣	٢١٣ر٢	٢٣٦ر١	٢٤٧ر٤	٢٩٩ر٧	٢٣٩ر٨	٢٥٧ر٠
الدخان ومضغواته	١٢٢ر٧	١٢٢ر٧	١٢٢ر٩	١٢٣ر٠	١٣٤ر٣	١٢٨ر١	١٣٨ر٤
الخياط والمنسوجات والملابس الداخلية	١٢٢ر٤	١٢٥ر٣	١٢٨ر١	١٧٥ر٠	١٨٤ر١	٢٢٤ر٧	٢٣٦ر٦
الطوبى المعدى	١٨٧ر١	١٨٧ر٤	١٨٧ر٤	١٨٧ر٤	١٨٧ر٧	١٨٠ر٤	١٨٠ر٤
الأدوات المنزلية	١١١ر٠	١٢٥ر١	١٢٦ر٠	١٤٦ر٠	١٤٧ر٢	١٥٦ر٦	١٦٠ر١
البترول ومواد الوقود	١٤٨ر٧	١٥٧ر٨	١٥٩ر٥	١٧٠ر٨	١٩٢ر١	٢٢٩ر٢	٢٣٩ر٤
السورق	٢٥٨ر٧	٢٥٧ر٢	٢٤١ر٠	٢٤٨ر١	٣١٧ر٠	٣٩٠ر٠	٤٢٣ر٨
الأخشاب	٢٢٥ر٩	٣٥٨ر٦	٣٧٠ر٧	٣٥٨ر١	٣٦٥ر٧	٤٨٢ر٢	٤٧٨ر١
مواد البناء	١٧٩ر٢	١٨٨ر٦	٢١٢ر١	٣٦١ر٤	٣٩٠ر٢	٤١٢ر٩	٤٦٩ر٤
الأدوية	١١٠ر٢	١١٠ر٢	١٥٨ر٣	١٥٨ر٣	١٥٨ر٣	١٨٢ر٤	١٨٣ر٢
المواد الكيماوية	١٢٥ر٣	١٣٠ر٨	١٣٠ر٨	١٣٤ر٧	١٦٢ر١	١٨٢ر٢	١٩١ر٠
المعادن ومضغواتها	١٧٨ر١	١٩٠ر٧	٢١٣ر٨	٢٣٧ر٥	٢٥١ر٠	٢٩٢ر٨	٢٩٩ر٨
الماكينات والمعدات	١٦٩ر٠	١٦٩ر٠	١٦٩ر٠	٢٤٥ر٦	٢٤٥ر٣	٢٦٢ر٣	٢٦٢ر٣
وسائل نقل	١٧٣ر٩	١٧٣ر٩	١٩٥ر٨	٢٣٢ر٩	٢٦٤ر٨	٢٦٤ر٨	٢٨٧ر٨
الرقم العام	١٦١ر٨	١٧٨ر٥	١٩٦ر٩	٢١٨ر١	٢٤٩ر٤	٢٨٦ر٦	٣٠٦ر٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

المحتويات

صفحة

١ - د

مقدمه :

(الفصل الأول) الانتاج والنمو الكلى والقطاعى والاشار الاقتصاديه الناتجه

١ عنها ونحو تنميتها تنميه متوازنه ومتزايدة :

١ ١ - النمو الكلى

٥ ٢ - النمو القطاعى

٦ ٣ - البنيان الاقتصادى

٩ ٤ - الانتاج الصناعى ومعوقات القطاع العام

١٥ ٥ - الانتاج الزراعى والاختناق الزراعى

٢٣ ٦ - قصور التشابك القطاعى

٢٤ ٧ - الاختلال الهيكلى والتضخم ووسائل مواجهته

٣٤ ٨ - نحو تنميه متوازنه ومتزايدة

٣٥ ٩ - حتمية الاسراع بالتنميه الصناعيه

٣٨ ١٠ - أى فروع الصناعه نتجه اليها : دراسة نظرية

٤٤ (الفصل الثانى) تطور سعة الفجوه الغذائيه والطريق الى تضييقها :

٤٤ ١ - اتساع الفجوه الغذائيه

٤٨ ٢ - اسباب اتساع الفجوه الغذائيه

٤٩ ٣ - نحو تضييق الفجوه الغذائيه

٥٢ ٤ - ترشيد استهلاك الغذاء

٥٤ ٥ - زياده انتاج الغذاء

٥٨ ٦ - تغير التركيب المحصولى

٥٩ ٧ - اللحوم والاكتفاء البروتينى

٦٢ ٨ - الموارد المائيه ومستقبل استصلاح الاراضى

٦٥ ٩ - دور الشكامل بين مصر والسودان فى تضييق الفجوه الغذائيه

صفحة

(الفصل الثالث) نتائج أعمال بنوك الانفتاح ودورها في تنمية الانتاج

- ٦٩ والطريق الى تصحيح مسارها :
- ٦٩ ١ - المركز المالي لبنوك الانفتاح
- ٧٢ ٢ - الاعتماد الاعظم على ودائع المصريين
- ٧٥ ٣ - ايداع نسبة عالية من العملات الأجنبية في الخارج
- ٧٧ ٤ - تفضيل تمويل التجارة والاستيراد
- ٨٠ ٥ - ضالة التمويل الاستثماري
- ٨٣ ٦ - أهم الخدمات المصرفية التي أدتها بنوك الانفتاح
- ٨٥ ٧ - دور بنوك الانفتاح في تنمية الانتاج
- ٨٦ ٨ - تصحيح مسار بنوك الانفتاح

الملحق الإحصائي

جدول رقم (١) الناتج المحلي الإجمالي موزعاً على الأنشطة الاقتصادية

٩٥ خلال سني الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١

جدول رقم (٢) حجم الانتاج المحلي من الزروع الرئيسية

٩٦ في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨١

جدول رقم (٣) بعض المؤشرات لوحدة القطاع العام

٩٨ خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩

جدول رقم (٤) الأجور في الاقتصاد موزعة على الأنشطة الاقتصادية

٩٩ خلال سني الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢/٨١

جدول رقم (٥) السيولة المحلية والبود المقابلة لها

١٠٠ من السنوات ١٩٧٤ الى ١٩٨٢/٨١

جدول رقم (٦) المدفوعات عن الواردات حسب المجموعات السلعية

١٠١ خلال سني الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢/٨١

صفحة

جدول رقم (٧) معدلات الارتفاع السنوية لأسعار المستهلكين في الحضر

١٠٢ في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠

١٠٣ جدول رقم (٨) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في حضر الجمهورية

١٠٤ جدول رقم (٩) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في ريف الجمهورية

١٠٥ جدول رقم (١٠) الأرقام القياسية لأسعار الجملة